القواعد والإشارات في أصول القراءات

تأليف

القاضي أحمد بن عمر بن محمد بن أبي الرضا الحموي

المتوفى سنة ٧٩١ هـ

تحقيق

الدكتور عبد الكريم بن محمد الحسن بكار

الأستاذ المساعد في كلية العلوم العربية والاجتماعية بالقصيم

دار القلم

دمشق

القواعد والإشارات
في
أصول القراءات

القواعد والإشارات
في
أصول القراءات

تأليف

القاضي أحمد بن عمر بن محمد بن أبي الرضا الحموي

المتوفى سنة ٧٩١ هـ

تحقيق

الدكتور عبد الكريم بن محمد الحسن بكار

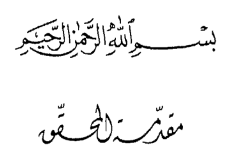
الأستاذ المساعد في كلية العلوم العربية والاجتماعية بالقصيم

دار القلم

دمشق

الطبعة الأولى
١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م

دار القلم
للطباعة والنشر والتوزيع
دمشق - حلبوني - ص. ب. : ٤٥٢٣ - هاتف : ٢٢٩١٧٧
بيروت - ص. ب. : ١١٣/٦٥٠١ .



الحمد لله رب العالمين حمدَ الشاكرين، والصلاة، والسلام على سيدنا محمد، وعلى آله وصحبه أجمعين، ومن اتَّبع سبيلهم، واهتدى بهديهم إلى يوم الدين وبعد.

فهذه رسالة لطيفة تتضمن جملةً من المسائل، والأصول المتعلقة بالقرآن الكريم، وقراءاته، وأوجه أدائه.

وهي رسالة صغيرة في حجمها كبيرة في معانيها، وتعميماً لنفعها، ومواكبة لحركة إحياء التراث التي تشهدها الأمة الإسلامية اليوم رأيت تحقيقها ونشرها راجياً من الله العون، والسداد إنه سميع مجيب.

مؤلف الكتاب:

هو أحمد بن عمر بن محمد بن أبي الرضا الحموي يلقَّب بشهاب الدين؛ وفي كنيته خلاف؛ فهو عند بعض مترجميه يكنى بأبي العباس؛ كما هو الشأن عند المقريزي في كتاب السلوك[١].

وعند ابن حجر في إنباء الغمر[٢]؛ وعند ابن تغري بردى في النجوم

(١) جـ ٣، ق ٢، ص ٦٨٤.
(٢) ٣٥٨/٢.

الزاهرة[1]؛ وكذلك عند الخطيب الجوهري في نزهة النفوس، والأبدان[2]؛ وهي الكنية المثبتة في مقدمة المخطوطة، وهو ما يغلب على الظن.

وعند ابن حجر في الدرر الكامنة[3] أنه أبو الحسين؛ وعند ابن تغري بردى في الدليل الشافي[4]، وعند ابن العماد الحنبلي في الشذرات[5] يكنى بأبي الخير. وليس بعيداً أن يكون للمرء كنيتان أو أكثر ولا يبعد عندي بعد هذا وذاك أن تكون (الحسين) محرفةً عن الخير.

ولادتـه:

لا تذكر لنا المصادر التي عنيت بترجمته شيئاً عن ولادته؛ ولكن غير واحد ممن ترجموا له ذكر أنه لما قتل سنة ٧٩١هـ كان له من العمر زهاء أربعين عاماً[6].

وعلى هذا فإن ولادته كانت في منتصف القرن الثامن الهجري تقريباً.

شيـوخـه:

إن تعدد العلوم التي كان يتقنها، أو يتكلم فيها يقضي بكثرة الشيوخ الذين أخذ عنهم تلك العلوم غالباً؛ وقد ذكر بعض من ترجم له أنه أخذ عن بعض شيوخ بلدته حماة، ثم رحل إلى دمشق، فأخذ كذلك عن بعض مشيختها، ثم رحل إلى القاهرة، وقرأ على بعض من فيها من العلماء[7].

ولا تذكر لنا تلك المصادر الكثير عن أولئك الشيوخ؛ ولكنها أظهرتْنا على اثنين منهم.

(١) ١١/٣٨٢.
(٢) ١/٢٧٥.
(٣) ١/٦٥.
(٤) ٦/٣١٤.
(٥) ٦/٣١٥.
(٦) النجوم الزاهرة ١١/٣٨٢.
(٧) الشذرات ٦/٣١٥.

أولهما: يعقوب بن عبد الرحمن بن عثمان بن يعقوب بن خطيب القلعة الحموي الملقب بشرف الدين. أخذ عن ابن جوبر، ومهر في الفقه، والعربية والقراءات؛ وقرأ القراءات السبع على إسماعيل بن محمد الفقاعي وكان شافعيَّ المذهب مفسراً؛ وقد أخذ عنه أكثر فضلاء حماة. أثنى عليه ابن حبيب في تاريخه؛ وذكر أنه اشتهر بالعلم، والدين والصلاح، وكان واعظاً مذكِّراً.

ونصَّ ابن الجزريِّ على أن صاحبنا أخذ عن ابن خطيب القلعة القراءات وقد توفي شرف الدين هذا عام ٧٧٤[١].

وثانيهما: هو عبد الوهاب بن علي بن عبد الكافي السبكي أبو نصر تاج الدين ولد سنة ٧٢٧، وأجاز له ابن الشِّحنة ويونس الدبوسيُّ، قدم مع والده من مصر إلى دمشق عام ٧٣٩ وسمع الحافظ المِزِّي ولازم الذهبي وأمعن في طلب الحديث مع ملازمته الاشتغال بالفقه، والأصول، والعربية؛ وله مؤلفات كثيرة منها طبقات الشافعية الكبرى، والوسطى، والصغرى، وشرحٌ لمختصر ابن الحاجب، ومنهاج البيضاوي.

قال ابن كثير: جرى عليه من المحن، والشدائد ما لم يجرِ على قاض قبله، وحصل له من المناصب ما لم يحصل لأحد قبله[٢].

ويُعدُّ السبكيُّ من كبار أئمة الشافعية؛ ولا يبعد أن يكون ابن أبي الرضا قد تخرَّج به في الفقه حتى أصبح رئيس قضاة حلب.

علمه وأخلاقه:

لقد نال المصنفَ من علماء التراجم ما نال غيرَه من مبالغةٍ في المدح، والذم، وقد أساء كثير ممن تصدى لكتابة التراجم، والسير إساءات بالغةً حين

---

(١) انظر غاية النهاية ٢/٣٩١، وشذرات الذهب ٦/٢٣٧.

(٢) انظر الدرر الكامنة ٣/٣٩، وشذرات الذهب ٦/٢٢١.

كالوا المدائحَ من غير حساب؛ وإذا ما عصفت بهم الأهواء وصموا كثيراً من العلماء الأجلاء بصفاتٍ يتنزَّه عنها كثير من العامة، والدهماء. وما ذلك إلاّ لعدم اكتراثهم بالكلمة التي يقولونها في جرح، أو تعديل!. وإذا ما صرنا إلى المؤلف وجدنا أكثر من ترجم له ينعتونه بالصفات الحسنة الجميلة؛ فقد قال فيه المقريزي: «وكان إماماً في عدة علوم شهماً صارماً مهاباً محباً للحديث، وأهله[1].

وأثنى على ابن أبي الرضا كذلك اثنان ممن أرَّخوا لمدينة حلب أولهما: علي بن محمد المعروف بابن خطيب الناصرية المتوفى سنة ٨٤٣ في كتابه: الدر المُنْتَخب في تاريخ حلب[2].

وثانيهما: برهان الدين إبراهيم بن محمد سبط ابن العجمي المتوفى سنة ٨٤١ في تاريخ حلب كذلك حيث قال عنه: «فريدُ الشام ذكاءً ومعرفةً ودهاءً وحفظاً، وكان أوحدَ العلماء متقناً متفنناً أستاذاً في القراءات، وتوجيهها، والتفسير، والمعاني، والبديع، والبيان، والعروض، والنظم، والنثر الفائق، والإنشاء عالماً بالفقه، والأصلين، ويحفظ جملة صالحة من الحديث وصناعته يكاد يحفظ شرحَ مسلم للنووي ومعالمَ السنن للخطَّابي وكان أستاذاً في معرفة الطب، والعلاج؛ وهو رجل غريبٌ في بابه؛ وكان يحافظ على الجلوس في المسجد لا يكاد يخرج منه إلاّ لحاجة، وعنده حشمة، وله سياسة، وكياسة يعظِّم العلم، وأهلَه، ولا يقدِّم عليهم أحداً؛ لم أر بحلبَ بعده من أهلها أعلم منه، ولا من غيرها إلاّ ما كان من شيخنا سراج الدين البُلْقيني»[3].

وقال فيه أيضاً: «كان ابن أبي الرضا من رجال العالم نجدةً، وهمةً، وكان يقوم بأمر الشرع، ويشتدُّ في إنكار المنكرات»[4].

(١) كتاب السلوك جـ ٣، ق ٢، ص ٦٤٤.

(٢) النجوم الزاهرة ١١/٣٨٢، والأعلام ٥/١٦٠.

(٣) انظر شذرات الذهب ٦/٣١٥، وإنباء الغمر ٢/٣٥٨.

(٤) الدرر الكامنة ١/٢٤٣.

وإذا صحَّ ما ذكره سبط ابن العجمي فإن بعض ذلك كافٍ للدلالة على علوِّ قدره ونباهة ذكره. وقد اعتمد أكثر من ترجم لابن أبي الرضا على ما ذكره سبط ابن العجمي في تاريخه.

ولكن بدر الدين العيني[1] المتوفى سنة ٨٥٥ يرى في ابن أبي الرضا غيرَ ما رآه جمهور من ترجم له؛ فقد قال ابن حجر: «قرأت بخط العيني قوله: . . . إنه كان عنده بعض شيء من العلم، ولكنه كان يرى نفسَه في مقام عظيم، وكان مولعاً بثلب أعراض الكبار، وكان باطنه رديئاً، وقلبُه خبيثاً. قال: وسمعت أنه كان يقع في حق الإمام أبي حنيفة»[2].

ويبدو من هذا الكلام ومن كلام آخر ذَكَرُه العينيُّ ـ سنسوقه فيما بعد ـ الحيفُ، والتحامل على ابن أبي الرضا؛ فلقد وَصَفَ علاءُ الدين في تاريخ حلب ابنَ أبي الرضا أنه كان يقوم بأمر الشرع ويشتد في إنكار المنكرات[3]. وهذا دليل على استقامته وتقواه؛ ثم إن من يكرم أهلَ العلم ويُقَدِّمُهم ولا يُقَدِّم أحداً عليهم لا يكون باطنه خبيثاً؛ ثم من الذي أعلم العينيَّ، وغيرَه أن باطن الرجل كان رديئاً؟! ولا يبعد عندي أن يكون في طبع الرجل شيء من الحدة، والنَزَق، وسلاطة اللسان ولكن ذلك لا يُسْقِطُ حرمتَه، ويَـذْهَبُ بفضلِه.

مؤلفـاتـه:

ذكر له ابن سبط العجمي المؤلفات التاليـة:

١ ـ كتاب الناسخ، والمنسـوخ.

٢ ـ كتاباً في فنون القرآن. مجلد ضخم.

٣ ـ نظماً في غريب القرآن على قافية الشاطبية، ووزنها سمّاه عقد البكر في نظم غريب الذكر.

---

(١) انظر في ترجمته الأعلام ٣٨/٨.

(٢) إنباء الغمر ٣٦٠/٢.

(٣) السـابـق. . . .

٤ ـ كتاباً في مفاخرة بين السيف والقلم.
٥ ـ كتاباً اختار حروفه من الحروف المهملة ليس فيه حرف معجم[١].

وهذه المؤلفات تشير إلى مدى اهتمامه بعلوم القرآن الكريم كما تشير إلى ما ذكر عنه من الإجادة في فن الإنشاء، وسعة التصرف في العربية. ولم يُطْبع شيء من هذه المؤلفات ـ فيما أعلم ـ كما أنه لا يُدْرى إن كان نجا شيء منها من يد الزمن.

تقلده للقضاء:

ذكرنا أن ابن أبي الرضا حمويُّ المولد والنشأة، وأنه تعلم في بلدته حماة كما تعلم في دمشق، والقاهرة. أما مرحلة العطاء فكانت في حلب حيث قَدِمَ إليها سنة بضع، وسبعين، وسبعمائة، وتولى هناك قضاء العسكر، وإفتاء دار العدل؛ ثم تولى منصباً هاماً فيها، وهو منصب قاضي القضاة فحُمِدَتْ سيرتُه، ولم يُشْتَهر عنه أنه أخذ رِشْوَة[٢].

ويبدو أنه استلم القضاءَ ثلاثَ مرات بحسب الرياح السياسية التي كانت تهبُّ على حلب.

وإذا كان ابن أبي الرضا قد وُفِّق في القضاء وحُمِدَت سيرتُه فما ذاك إلاّ لأنه لم يطلب القضاء؛ ومن لم يطلب القضاء أعين عليه. وهكذا كل ولاية من الولايات من طلبها وُكِلَ إلى نفسه، ومن جاءته من غير طلب، ولا استشراف نفْس أُعِين عليها.

والغريب أن القاضي بدرَ الدين العيني قد شنَّع على ابن أبي الرضا؛ لأنه خرج على الظاهر برقوق مع أن الظاهر هو الذي ولاَّه القضاء من غير بذلٍ، ولا سعي، فجازاه بأن أفتى بخلعه، ومناصرةِ أعدائه[٣]. ولقد أحسن

(١) شذرات الذهب ٦/٣١٥، وإنباء الغمر ٢/٣٥٨.
(٢) انظر شذرات الذهب ٦/٣١٥ ونزهة النفوس والأبدان ١/٢٧٥.
(٣) انظر إنباء الغمر ٢/٣٦٠.

العينيُّ إلى ابن أبي الرضا من حيث أراد الإساءة؛ لأن توليته القضاءَ من غير طلب، ولا سعي دليل على أهليته له. وهل من أدب القضاء عند المسلمين أن يسعى المسلم إليه؟؟.

وإذا كان الظاهر قد ولّاه فهل هذا يعني مشايعةَ الظاهر، ومتابعته على الحق والباطل؟ وهل المسألة مسألةُ بيع وشراء؟؟!.

ولعله اتضح بهذا أن ما كتبه العيني من الذم لابن أبي الرضا في غير موضعه؛ والعيني من أقران ابن أبي الرضا فهل حمله الحسد على قول ما قال؟.

وقد أشار محدِّث حلب القاضي سبطُ ابن العجميِّ إلى ما كان يلقاه من حسّادِه حين قال: «. . . غيرَ أنه كان له أناسٌ يعادونه؛ وما يصنعه يخرجونه في قوالب رديئة، ويتكلمون فيه بأشياء ليست فيه؛ ولكن الحسد حملهم على ذلك»[1].

وفـاتـه:

أجمع من ترجم له على أنه توفي في ذي القعدة من عام ٧٩١ كما أجمعوا على أنه قتل بسبب خلافه مع الملك الظاهر برقوق حيث إن برقوقاً لما خرج من سجن الكرك، ووافقه الأمير كَمْشَبَغا الحمويُّ نائبُ حلب ثار عليه ابن أبي الرضا، وكان ينادي في الناس: قوموا انصروا الدولة المنصورية بأموالكم، وأنفسِكم؛ فإن الظاهرَ من المفسدين العصاة الخارجين؛ فإن سلطنتَه ما صادفت محلاً إلى غير ذلك[2].

وليس من شأننا هنا التفصيلُ في شرعية حكم الملك الظاهر، ولا بصدد المآخذ التي أخذت عليه كما أننا لسنا بصدد تصويب ما فعله ابن أبي

---

(١) شذرات الذهب ٦/٣١٥.
(٢) السابق. . .

الرضا؛ فقد صار الجميع إلى محكمة لا يُظْلَم فيها أحد.

والمسألة حمالةٌ لوجهات نظر متعددة؛ فابن حجر ـ مثلاً ـ يقول: إنه قتل شهيداً[1]، وابن تغري بردى يقول: قتل ظلماً[2].

على حين قال العينيُّ: قتل شرَّ قتلة، وكان ذلك أقلَّ جزائه؛ لأن الظاهر هو الذي جعله من أعيان الناس، فجازاه بأن أفتى في حقه بما أفتى، وقام في نصر أعدائه، فجازاه الله بالإهانة، والذلِّ، والإخراج من وطنه بهيئة قُطَّاع الطرق، والرمي في البرية بغير غسل، ولا كفن، ولا صلاة[3].

ولست أدري هل العينيُّ مؤرخ ينقل صورة أمينة لما حَدَث أو أنه خصمٌ لمن يؤرخُ لهم يرفعُ كما يشاء ويضع؟!!.

ويختلف المؤرخون في المكان الذي قُتِلَ فيه فمنهم من يقول: إنه لما تَغلَّب كمشبغا الحمويُّ على ابن أبي الرضا، ومن معه فرَّ ابنُ أبي الرضا إلى ظاهر حلب، فأخذه كمشبغا، وقتله صبراً[4] ومنهم من يقول: إنه فر من حلب فَأُخِذَ قريباً من المعرة، وقُتِل[5]، ومنهم من يقول: إن كمشبغا أمر بحمله إلى القاهرة فاغتيل في الطريق بخان شيخون[6].

وهي جميعاً روايات متقاربة.

رثاؤه:

قال ابن حجر: «قرأت بخط الشيخ برهان الدين سبطِ ابن العجمي، وأجازنيه: أنشدني الأديب شهابُ الدين أحمد بن محمد بن عماد المعروف

(١) إنباء الغمر ٢/٣٥٩.
(٢) الدليل الشافي ١/٦٥.
(٣) إنباء الغمر ٢/٣٦٠.
(٤) النجوم الزاهرة ١١/٣٨٢.
(٥) السلوك جـ ٣، ق ٢/٦٨٤.
(٦) إنباء الغمر ٢/٣٥٩.

بحميد الضرير المعبرٌ لنفسه يرثى ابنَ أبي الرضا بموشحٍ منسجم النظم:

على ابن أبي الرضا مرَّ اصطباري وسارا
وعيني قد جرتْ من عُظْم ناري بحارا
مدارسُ دَرْسِه اشتاقت إليه وحنَّ العلمُ والعلما لديه
وأشياخُ الحديثِ بكتْ عليه

فكم سألوه عن نصِّ البخاري مرارا
فحيَّر في الجواب بلا اعتذارٍ كبارا
إمامٌ كان في كلِّ العلومِ يعمُّ على الخصائص، والعمومِ
ويكرم ضيفَه عند القدومِ

ويُحْسنُ للفقير بلا احتقارٍ وقارا
ويكسو بالقضا كل عارٍ إزارا
لأهل الفضل كان يقوم يلقىٰ ويَعْشَقُ كان يحبُّ العلمَ عِشْقَا
وإن أفتى ترى فتواه حقاً

فأصحاب الفتاوى في انحصارٍ حيارى
وقد عَدِمته أهل الاختيار بدارا
فريداً كان في نقل المذاهبْ فللطلاب كم أبدى غرائبْ
وفي حلبٍ لقد صمد المناصبْ

ولا يسعى لأبواب الكبار نهارا
ولم يقطع لأهل الافتقار مزارا
جواداً كان في رد الجواب وكم في العلم ألَّف من كتاب
وميَّز للمشايخ والشهاب

إلخ... [1].

وهذا الموشح اللطيف يشير إلى كثير من المناقب التي ذكرها من ترجم

---

(١) انظر الدرر الكامنة ١/٢٤٢.

لابن أبي الرضا رحمه الله تعالى.

نسبة الكتاب إلى مؤلفه:

لم تشرِ المصادر التي وقفنا عليها إلى أن لابن أبي الرضا كتاباً بهذا الاسم؛ ولكن هذا ليس بحجة قاطعةٍ؛ لأن هناك الكثيرَ الكثيرَ من كتب التراث التي لم تُنْسب لأصحابها في كتب التراجم. ولعلَّ صغر حجم هذه الرسالة هو الذي دعا إلى عدم اهتمامهم بإيرادها.

ومما جعلني أطمئن لصحة نسبة هذا الكتاب الأمورُ التالية:

١ ـ إثبات اسم المؤلف في صلب الكتاب زيادةً على صفحة العنوان.

٢ ـ ما ذكره مترجموه له من الأستاذية في القراءات، والعناية بها، والتأليف في علوم القرآن، وفنونه على ما رأيناه آنفاً.

٣ ـ عند نظرنا في تاريخ وفيات أصحاب الأقوال التي نقلها المصنف وجدنا أنهم جميعاً من السابقين عليه.

مخطوطة الكتاب:

اعتمدت في إخراج هذا الكتاب على نسخة وحيدة موجودة في مكتبة جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية تحت رقم **٤٤٣٢** وهي مأخوذة بـ (المكيروفلم) عن مكتبة تشستربتي.

وهذه النسخة مكتوبة بخطٍ نسخيّ كتبها أحمد بن يوسف بن الحسن الغزيُّ سنة **٨٧٩**.

وهي تقع في **١٢** لوحة وكل لوحة تشتمل على **١٧** سطراً وفي كل سطر نحو **١٢** كلمة[1].

---

(١) انظر فهرست المخطوطات والمصورات في جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية الجزء الأول ص ١٤٠.

وقد اجتهدت في الحصول على نسخة أخرى فلم أعثر على شيء. ولم يُشِر بروكلمان إلى ابن أبي الرضا، ولا إلى شيء من مصنفاته.

وعسى أن أوفَّق في قابل الأيام إلى الحصول على نسخة أخرى؛ لأتمكن من إخراج النص على صورة أكمل وأوثق.

ولا يخفى ما يواجه المحققَ من مشقة ومخاطرة إذا ما اعتمد على نسخة واحدة.

ويبدو لي أن الناسخ لم يقابل ما نسخه؛ لوجود سقط في بعض المواضع ولاضطراب النصِّ في مواضعَ أخرى؛ ولو أنه قابل ما نسخه بالأصل الذي نسخ عنه لانتفى أكثر ذلك.

وفي المخطوطة كذلك بعض الأخطاء النحوية الظاهرة مما يشير إلى أن ناسخها لم يكن من أهل العلم وقد نبَّهت على بعضها في الهامش. كما أنه سار على نهج الضعفاء في رسم بعض الكلمات؛ فهو يُسهِّل الهمز فيرسم نحو مسائل: مسايل ونحو مسألة: مسلة. هكذا.

ويكتب نحو ابتداء وبناء بدون همز، ويكتب «قراءات» بألفين دون همز وما شَاكلَ ذلكَ مما لا فائدةَ في استقصائه.

موضوعات الكتاب ومصادره:

تحدَّث المصنف في أول الكتاب عن مسألة تفضيل بعض القرآن على بعضه الآخر؛ ثم تحدث عن حديث «أنزل القرآن على سبعة أحرف»، وبيَّن الأقول التي قيلت في شرحه كما تحدث عن جمع عثمان رضي الله عنه للمصحف وهل اشتمل المصحف على الأحرف السبعة أو لا؟ وما يتصل بهذه الموضوعات.

وتحدث بعد ذلك عن اثنيـن وثلاثين أصلاً من الأصول التي يكثر

دورانها على الألسنة كالفتح، والإمالة، والإدغام، والإظهار، والإخفاء، والاختلاس، والإشمام، ونحو ذلك.

وتحدث بعد ذلك عن الحركات، وأنواعها كما تحدث بمبحثٍ لطيف عن تقسيم السكون إلى حيّ وميت.

وقد استمدَّ المصنف الكثير مما كتبه عن الأحرف السبعة من كتاب الإبانة لمكي بن أبي طالب المتوفى سنة ٤٣٧ وقد أشرت إلى ذلك في غير موضع.

أما ما يتصل بالأصول والحركات وقسمي السكون فقد اعتمد فيه اعتماداً كلياً على ما كتبه أبو الأصبغ الإشبيلي المتوفى بعد سنة ٥٦٠هـ في كتابه مرشد القاري إلى تحقيق معالم المقاري وبالتحديد على ما كتبه في المقدمة الثانية من ذلك الكتاب.

وإنني أشعر أن كلمة «اعتمد» قليلة هنا إذ إن المصنِّف أخذ كلَّ هذه الأصول وما تلاها عن أبي الأصبغ مع زيادة طفيفة، وقد أشار هو إلى ذلك في غير موضع.

واختيار المؤلف هذين الكتابين ليكونا من مصادره الرئيسة دليلٌ على حِذْقِه ومعرفتِه بالقراءات؛ لأنهما من خيار الكتب التي أُلِّفَتْ في التجويد والقراءات.

والقارىءُ الكريم يعرف كتاب الإبانة وقد نشر في مصر.

أما كتاب مرشد القاري فقد أثنى عليه ابنُ الجزريِّ بقوله: و«كتابُ مرشد القاري إلى تحقيق معالم المقاري» لا يعرف قدرَه إلّا من وقف عليه»[1].

وقد عرف قدرَه ابنُ أبي الرضا، فضمن كتابَه كثيراً منه.

---

(١) غاية النهاية ١/٣٩٥.

وقد عثرت على نسخة من المرشد في مكتبة جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية العامرة، واستعنت بها، وبالإبانة على تقويم النص.

عملي في الكتـاب:

١ ـ قدمت للكتاب بترجمة مختصرة للمؤلف مع شيء من الحـديث عن المخطوطة، وموضوعاتها.

٢ ـ قومت نصه معتمداً على المراجع التي رجع إليها المصنف وغيرها، ووضعت العبارة المضطربة بين معقوفين، ونبهت إلى ما كانت عليه في المخطوطة.

٣ ـ عزوت الأقوال الواردة فيه إلى أصحابها على قدر الوسع.

٤ ـ شرحت الكلماتِ الغامضةَ فيه، وأضفت إلى ذلك بعض التعليقات التي أظنها مفيدة نظراً للاختصـار الشديـد الذي اتَّبعَـه المصنف في هذا الكتاب. فهو ـ كما قال ـ قواعد وإشارات.

٥ ـ صنعت له الفهارس الفنية التي يتحمَّلُها.

واللَّهَ تعالى أسأل أن ينفع بهذا الكتاب، وأن يجعله سهماً في خدمة القرآن الكريم. إنه سميع مجيب وصلّى الله على سيدنا محمّد وعلى آله، وصحبه أجمعين.

بسم الله الرحمن الرحيم الحمد لله رب العالمين وصلى الله على سيدنا محمد
وآله وصحبه وسلم تسليما كثيرا قال العبد الفقير إلى الله تعالى أبو العباس
أحمد بن عمر الحموي أما بعد فهذه مقدمة تشتمل على مسائل يفتقر إليها
المشتغلون بفن القراءة جمعتها عن سؤال بعض الإخوان بها رجاء المغفرة والرضوان
والله حسبي ونعم المستعان مسألة في تفضيل بعض القرآن على بعض وفاقا
لابن راهويه نصا وابن شريح والقاضي أبي يعلى في ظاهر كلامهما واختاره
النووي خلافا للأشعري والقاضي أبي بكر وهو راجع إلى الأجر لا في ذات
الحروف على الأصح واختاره النووي خلافا لابن تيمية فإن قيل يلزم نقص المفضول
البعض قلنا بالنسبة إلى بعضه الأفضل مسلم وملتزم إذ لا محذور كآيات الفصيح
والأفصح وبالنسبة إلى مطلق الكلام ممنوع إذ الغرض خصوص الفاضلية
بين بعض القرآن نظرا إلى متعلقه كما في الصحيحين قل هو الله أحد تعدل
ثلث القرآن قال المازري لأن القرآن على ثلاثة أنحاء قصص وأحكام
وصفات فلتمحضها للصفات كانت جزءا من الثلاثة وسكت عليه
عياض والأصح بناء على تعلق الفضيلة بالأجر أجر قارئها قدر أجر الثلث أبدا
ثم تستويان في التضعيف لهما مسألة في قوله صلعم أنزل القرآن على
سبعة أحرف الحديث مسألة العدد فيه حاصر في الأصح وفي السبعة الأحرف
أقوال أحدها معان كالحظر والإباحة ونحوهما الثاني صور

الصفحة الأولى من المخطوطة

ثابت سنه يأخذها الاول عن الآخر فصل السكون ينقسم
الى حي وميت وهو مخصوص بالالف والواو اذا انضم ما قبلها
والياء اذا انكسر ما قبلها والالف اذا انفتح لانوارها وسمي ميتا لعدم استعداد
الناطق لهما اذ ليسا بجاريين على عضو ولا حاصلين في حيز والالف
لا يعلم لها مكان يتحيز فيه من الفم ولا يتهيأ النطق بها ولكن يتفاضل
بتفاضل طبع الحرف وصفته في القوة والضعف كأن يكون الحلقيه
اقوى ظهورا من سكون الشفهيه وذلك كما انه اذا وقف على الساكن
بالقلقلة كان انما حياة له من الوصل لامتناع القلقله فيه فالحاصل
ان الحي ما كملت ضديته لنقيضه وهو الحركه فيجب اعتماد القارئ
عليه ليظهر صيغته ويبرز حليته فان وصله بغيره بينه بما
يستحقه من صفاته الغاية بذاته والله الموفق والحمد لله وحده
وصلى الله على من لا نبي بعده خيرته من خلقه وسلم تسليما كثيرا

في ألقاب المد لبعضهم

ضروب المد في القرآن عشر ... وليس سواه للقراء نقل
مبالغة وحجز ثم روم ... وفرق ثم تمكين وعدل
وبسط وهو مشهور بفصل ... وتبيين ومد له واصل

تم

الصفحة الأخيرة من المخطوطة

القواعد والاشارات
في
أصول القراءات

تأليف

القاضي أحمد بن عمر بن محمد بن أبي الرضا الحموي

المتوفى سنة ٧٩١ هـ

مُقـدّمَـة المؤلّف

بسم الله الرحمن الرحيم الحمد لله رب العالمين، وصلّى الله على سيدنا محمد، وآله، وصحبه، وسلّم تسليماً كثيراً.

قال العبد الفقير إلى اللّه ـ تعالى ـ أبو[1] العباس أحمدُ بنُ عمرَ الحمويُّ:

أما بعد. فهذه مقدمة تشتمل على مسائلَ يفتقرُ إليها المشتغلون بفنِّ القراءة جمعتُها عن سؤالِ بعض الإخوان رجاءَ المغفرة، والرضوان والله حسبي ونعم المستعان.

مسألةٌ في تفضيل بعضِ القرآن على بعض وفاقاً لابن راهويه[2] نصاً، وابن سريج[3]، والقاضي أبي يعلى[4] في ظاهر كلامهما[5]، واختاره

---

(١) في المخطوطة [أبي].

(٢) قال في عمدة القاري ٢٠/٣٣: قال ابن راهويه: «ليس معناه أنه لو قرأ القرآن كله كانت قراءة «قل هو الله أحد» تعدل ذلك إذا قرأها ثلاث مرات؛ لا. ولو قرأها أكثر من مئة مرة».
وابن راهويه هو إسحاق بن إبراهيم بن مخلد المروزي المعروف بابن راهويه كان أحد أئمة المسلمين، وعلماً من أعلام الدين اجتمع له الحديث، والفقه، والحفظ، والصدق كان يقول: أحفظ سبعين ألفَ حديث، وأذاكر بمائة ألف توفي سنة ٢٣٨ وهو ابن سبع وسبعين سنة. انظر تاريخ بغداد ٦/٣٣٧.

(٣) في المخطوطة شريح والصواب ما أثبتناه. انظر فتاوي شيخ الإسلام ابن تيمية ١٧/١٤ وما بعدها.
وابن سريج هو أحمد بن عمر بن سُرَيج أبو العباس القاضي إمامُ أصحاب الشافعي في وقته. شَرَح المذهبَ، ولخَّصه، وعمِلَ المسائلَ في الفروع، وصنف الكتب في الرد على المخالفين. توفي سنة ٣٠٦، وبلغت سنّه سبعاً وخمسين سنة انظر تاريخ بغداد ٤/٢٨٧.

(٤) أبو يعلى هو محمد بن الحسين بن محمد البغدادي صاحب التصانيف، وفقيه العصر. كان إماماً لا يُدْرَك قرارُه. عاش ثمانياً وسبعين سنة، وأملى عدة مجالس وولي قضاء الحريم، وتوفي في رمضان سنة ثمان وخمسين وأربعمائة. انظر شذرات الذهب ٣/٣٠٦.

(٥) انظر الفتاوى ١٧/١٤.

النووي[1] خلافاً للأشعري[2]، والقاضي أبي بكر[3]. وهو راجع إلى الأجر لا في ذات الحروف على الأصح[4].

واختاره النووي[5] خلافاً لابن تيمية[6]. فإن قيل يلزم مفضولية البعض؟ قلنا: بالنسبة إلى بعضه الأفضل مَسَلَّمٌ ومُلْزَمٌ؛ إذ لا محذور كإثبات الفصيح، والأفصح، وبالنسبة إلى مطلق الكلام ممنوع؛ إذ الغرض خصوص الفاضلية بين بعض القرآن نظراً إلى مُتَعَلَّقه كما في الصحيحين: «قل هو الله أحد تعدل ثلث القرآن»[7].

---

(١) في المخطوطة «اللووي».

(٢) هو أبو الحسن الأشعري قدم بغدادَ وأخذ الحديث عن زكريا بن يحيى الساجيِّ، وتفقه بابن سُرَيج وقد كان الأشعري معتزلياً فتاب منه بالبصرة فوق المنبر ثم أظهر فضائح المعتزلة. حكى ابن حزم أن له خمسة وخمسين تصنيفاً توفي سنة ٣٢٤. البداية والنهاية ١١/١٨٧.

(٣) هو محمد بن الطيب بن محمد أبو بكر القاضي المعروف بالباقلاني المتكلم على مذهب الأشعري من أهل البصرة. قال أبو بكر الخوارزمي: كل مصنِّف ببغداد إنما ينقل من كتب الناس إلى تصانيفه سوى القاضي أبي بكر. توفي سنة ٤٠٣. انظر تاريخ بغداد ٥/٣٧٩.

(٤) قال النووي في شرحه على مسلم ٦/٩٣ «قال القاضي عياض فيه حجة للقول بجواز تفضيل بعض القرآن على بعض وتفضيله على سائر كتب الله ـ تعالى ـ. قال: وفيه خلافٌ للعلماء، فمنع أبو الحسن الأشعريُّ وأبو بكر الباقلانيُّ، وجماعة من الفقهاء، والعلماء؛ لأن تفضيل بعضه يقتضي نقص المفضول؛ وليس في كلام الله ـ تعالى ـ نقص. وتأوَّل هؤلاءِ ما ورد من إطلاق أعظم وأفضل في بعض الآيات والسور بمعنى عظيم وفاضل. وأجاز ذلك إسحاق بنُ راهويه، وغيرُه من العلماء، والمتكلمين؛ قالوا وهو راجع إلى عظم أجر قارىء ذلك، وجزيل ثوابه.

والمختار جواز قول هذه الآية، أو السورة أعظم، أو أفضل بمعنى أن الثواب المتعلق بها أكثر».

(٥) هو يحيى بن شرف بن مريٍّ النووي أبو زكريا محيي الدين من كبار أئمة الشافعية والمشهورين بالزهد والقناعة ومتابعة السلف ولد في المحرم سنة ٦٣١ وتوفي سنة ٦٧٦. انظر في ترجمته طبقات الشافعية للسبكي ٥/١٦٥. وقد تقدم اختيارُه في هذه المسألة قبل قليل.

(٦) هو أحمد بن عبد الحليم بن عبد السلام بن عبد الله بن تيمية الحرَّاني ثم الدمشقي تقي الدين أبو العباس شيخ الإسلام ولد في ربيع الأول ٦٦١ كان آية في الذكاء، وسرعة الاستحضار والمعرفة بالفقه على مذاهب السلف والخلف وكان من أئمة المسلمين المكثرين من التصانيف توفي سنة ٧٢٨. انظر في ترجمته الدرر الكامنة ١/١٥٤ وقد أفاض في تقرير إثبات التفاضل بين القرآن إفاضة لم أرها لغيره انظر الفتاوي ١٧/١٣ وما بعدها.

(٧) انظر صحيح البخاري ٦/٢٣٣ حيث ورد بلفظ «والذي نفسي بيده إنها لتعدِلُ ثلثَ القرآن»، =

قال [المازري][1]: لأن القرآن على ثلاثة أنحاء: قصص، وأحكام، وصفات فلتمحضها للصفات كانت جزءاً من الثلاثة. وسكت عليه عياض[2].

والأصحُ بناءً على تَعُلُّق الفضيلة بالأجر. أجرُ قارئها قدرُ أجر الثلث ابتداءً، ثم تستويان في التضعيف لهما.

فصلٌ: في قوله: ـ ﷺ ـ: «أنزل القرآن على سبعة أحرف»[3].

مسألةٌ: العدد فيها خاصٌ في الأصح[4]. وفي السبعة الأحرف أقوال.

= وبلفظ «الله الواحد الصمد ثلث القرآن». وفي صحيح مسلم ١/٥٥٦ ورد الحديث بلفظ: «قل هو الله أحد تعدل ثلث القرآن»، وبلفظ: «إن الله جزَّأ القرآن ثلاثة أجزاء فجعل «قل هو الله أحد» جزءاً من أجزاء القرآن».

(١) في المخطوطة المازني والصواب ما أثبتناه. قال في عمدة القاري ٢٠/٣٣: قال المازري: «القرآن ثلاثة أنحاء: قصص، وأحكام، وصفات الله عزّ وجلّ، وهذه السورة متمحضة للصفات، وهي جزء، وثلث من الثلاثة».

ونقل ابن تيمية كلام المازري كذلك في الفتاوي ١٧/١٢٢.

والمازري هو: محمد بن عمر التميمي المازري. يكنى أبا عبد الله، ويعرف بالإمام نزيل المهديَّة من بلاد أفريقية. له شرح على صحيح مسلم، وشَرَح البرهان لأبي المعالي الجوينيِّ وسمّاه إيضاح المحصول من برهان الأصول. توفي سنة ٥٣٦. وقد نيَّف على الثمانين. انظر الديباج المذهب ٢/٣٥١.

(٢) انظر فتاوي ابن تيمية ١٧/ ٥٠ حيث نقل كلاماً عن عياض في هذا، وذكر أن عياضاً ذكره في شرحه على مسلم. وعياض هو القاضي عياض بن موسى بن عياض اليحصبي أبو الفضل عالم المغرب، وإمام أهل الحديث في وقته ولي قضاء سبتة، ومولدُه فيها ثم قضاءَ غرناطة. من تصانيفه: الشفا بتعريف حقوق المصطفى، ومشارقُ الأنوار، وشرحٌ على صحيح مسلم. ولد سنة ٤٧٦. وتوفي سنة ٥٤٤. انظر بغية الملتمس ٤٢٥.

(٣) ورد هذا الحديثُ بصيغ كثيرة عن النبي ـ ﷺ ـ. وقد ساق كثيراً من رواياته الإمام أبو شامة في كتابِ عقَدَهُ لشرح هذا الحديث، وبيانِ المراد منه ألا وهو «المرشد الوجيز إلى علوم تتعلق بالكتاب العزيز». فانظر في رواياته ص ٧٧، وما بعدها. وقد نصَّ الإمام أبو عبيد القاسمُ بن سلَّام على تواتر هذا الحديث.

(٤) مراده بهذا ـ والله أعلم ـ أن العدد الوارد في الحديث ليس المرادُ منه التوسعةَ ـ كما زعم بعضهم ـ فيكونَ جارياً مجرى المثل في التعبير عن التكثير؛ وإنما الحصر مقصود، فحقيقة العدد مرادة. وقد نقل السيوطي في الإتقان ١/٤٥ أن عياضاً، وجماعة معه ذهبوا إلى هذا القول. وقد ذهب إليه من المعاصرين د. إبراهيم أنيس. انظر اللهجات العربية ٢٥٧، وانظر رداً لنا على هذا الرأي مجلة كلية الشريعة واللغة العربية بالقصيم العدد الأول ص ٤١٢.

أحدها: معانٍ كالحظر، والإباحة، ونحوهما[1].

٢/أ **الثاني**: صورُ. / النطقِ كالإدغام، والإظهار، ونحوهما[2].

الثالث: الحروف، والألفاظ. وهو ظاهر قول ابن شهاب[3].

الرابع: الأوجه، والقراءات السبع[4]. حكاه القاضي عياض[5]، وابن قرقول[6]، وغيرهما. وهو ظاهر قول الشاطبيّ[7]. وضَعَّفَهُ المحققون. وحُكِي الإجماعُ [على][8] بُطْلانه. بل الصواب أن القراءات السبع على حرف واحد من السبعة. وهو الذي جمع عثمان ـ رضي الله عنه ـ المصحف عليه[9].

---

(١) انظر تفنيداً لهذا القول في المرشد الوجيز ١٠٧، والإتقان ٤٦/١.

(٢) انظر المرشدَ الوجيز ١٢٧ حيث رجَّح أبو شامة هذا الرأي على آراء كثيرةٍ غيرِه.

(٣) انظر البرهان ٢٢١/١. وابن شهاب: هو محمد بن مسلم بن عبيد الله بن شهاب بن زهرة الشهير بالزهري. ولد سنة خمسين: حدَّث عن أنس بن مالك، وسعيد بن المسيب. قيل لمكحول: من أعلمُ من لقيت؟ قال ابن شهاب قال ثم من؟ قال ابن شهاب. توفي سنة ١٢٤ انظر تذكرة الحفاظ ١٠٨/١.

(٤) في المخطوطة السبعة.

(٥) قال القاضي عياض في مشارق الأنوار ١٨٨/١: وقوله: «أنزل القرآن على سبعة أحرف» جمع حرف. واختلف في معناه فقيل: سبع لغات مفرقة في القرآن؛ وقيل سبعة أحكام؛ وقيل سبع قراءات. وقيل غير هذا.

(٦) هو إبراهيم بن يوسف بن أدهم الوهراني من أدباء الأندلس. رحل في طلب الحديث بمالقة. قال ابن الأبار: كان نظاراً أديباً حافظاً يبصر الحديث، ورجاله. ولد سنة ٥٠٥، وتوفي سنة ٥٦٩. ومن كتبه مطالعُ الأنوار على صحاح الآثار. وقد تُكُلِّمَ فيه من جهة هذا الكتاب حيث قال بعضهم: وهذا الكتابُ ولا بدَّ كتابُ مشارق القاضي عياض كان القاضي قد تركه في مبيضته، فاستعارها، وجرَّد منها ما أمكن نقله ثم نقل الناسُ من كتابه. انظر الأعلام ٧٦/١. قلت: وعلى هذا فالظاهر أن قول ابن قرقول هنا مأخوذ عن القاضي عياض.

(٧) هو أبو محمد القاسم بن فيرة الرعيني الشاطبي المقرىء صاحب القصيدة التي سماها «حرز الأماني ووجه التهاني». كان عالماً بكتاب الله قراءة، وتفسيراً عالماً بالحديث. وكان إذا قرىء عليه صحيحا البخاري، ومسلم، والموطأ تصحح النسخ من حفظه. توفي سنة ٥٩٠. انظر وفيات الأعيان ٧١/٤.

(٨) ما بين المعقوفين ليس في المخطوطة.

(٩) سيأتي حديث مفصَّل عن هذه المسألة في ص ٣٣.

الخامس: لغات للعرب جملةً. وهو قول أبي عُبَيد[1]. وصححه مكيٌّ[2]، والجَعْبريّ[3]، وابن جُبارة[4]، وغيرهم[5].

السادس: يخصُّها بمُضَر[6].

السابع: خواتيم الآيات كجعله، موضع «غفور رحيم»، «سميع بصير»، وهو باطل بالإجماع[7].

---

(١) نظر فضائل القرآن لأبي عبيد ورقة ٤٣أ. مخطوط. وأبو عبيد هو القاسم بن سلاَّم الخراساني أحد الأعلام المجتهدين، وصاحب التصانيف في القراءات والحديث، والفقه، واللغة، والشعر. سئل عنه ابن معين، فقال: مثلي يسأل عن أبي عبيد؟ أبو عبيد يسأل عن الناس توفي سنة ٢٢٤. انظر غاية النهاية ٢/١٧.

(٢) هو مكي بن أبي طالب حمُّوش بن محمد القيسي المقرىء من أهل التبحر في علوم القرآن. وقد ذكر القفطي ثبتاً بمؤلفاته. وهي كثيرة جداً، وأكثرها أجزاء، ورسائل. توفي سنة ٤٣٧. انظر إنباه الرواة ٣/٣١٣. وما ذكره المؤلف عن مكي في تفسير الأحرف السبعة غير دقيق؛ ذلك لأن مكياً لا يرى رأي أبي عبيد. فقد قال مكي: «والذي يشتمل عليه معنى القراءات أنها ترجع إلى سبع أوجه: الأول أن يختلف في إعراب الكلمة، أو في حركات بنائها بما لا يُزيلُها عن صورتها في الكتاب ولا يغيِّرُ معناها نحو البُخل والبَخَل وميسَرة وميسُرة» إلخ. . .
انظر الإبانة ٣٦. ولا ريب في أن كثيراً من مثل هذه الخلافات لا يعود إلى اختلاف لغات العرب وانظر في تعضيد ما نقول المرشد الوجيز ١١٥.

(٣) هو إبراهيم بن عمر بن إبراهيم الجعبري كان يقال له: شيخ الخليل. صنف «نزهة البررة في القراءات العشرة، وشرح الشاطبية، وغيرها. وقد أثنى على علمه ومصنفاته الذهبيُّ. توفي في رمضان سنة ٧٣٢ وقد جاوز الثمانين انظر الدرر الكامنة ١/٥١.

(٤) ابن جبارة هو يوسف بن علي بن جبارة أبو القاسم الهذلي اليشكري أحد من جال في أصقاع الأرض طلباً للقراءات. وقد ألَّف كتابه الكبير «الكامل في القراءات» ولكن الذهبي يقول: وله أغاليط كثيرة في أسانيد القراءات وحشد في كتابه أشياء منكَرَة لا تحل القراءةُ بها، ولا يصح لها إسناد. انظر غاية النهاية ١/٣٥٨.

(٥) ممن اختار هذا القول ابن عطية المفسر. انظر القرطبي ١/٤٣.

(٦) ذهب بعض العلماء إلى أن اللغات السبع محصورة في مضر واحتجوا بقول عثمان ـ رضي الله عنه ـ: «نزل القرآن بلسان مضر». وقالوا: جائز أن يكون منها لقريش، ومنها لكنانة، ومنها لأسد، ومنها لهذيل، ومنها لتميم، ومنها لضبة، ومنها لقيس. فهذه قبائل مضر تستوعب سبع لغات. وانظر في هذا المرشد الوجيز ١٠١، ولطائف الإشارات ١/٣٤، والقرطبي ١/٤٥.

(٧) هذا القول لمالك ـ رحمه الله ـ كما ذكر ذلك مكي في الإبانة ٣٦. على أن الخلاف الواقع بين القراءات ليس مقتصراً على ما تختم به الآيات القرآنية من مثل «عزيز حكيم» و«سميع بصير» حتى يصلح هذا القول تفسيراً للحديث. =

والإجماع على منع التغيير. وفي الحديث: «إن قلت كان الله سميعاً عليماً أو غفوراً رحيماً فالله كذلك» وهذا يدل عليه[1].

= ثم إن ردَّ هذا القول من المصنف بدعوى الإجماع، ثم المجيء بحديث بعد ذلك يدل على خلاف ما أجمعوا عليه فيه تدافع. والإسراع إلى تقرير الإجماع غير حميد ويبدو أن قول المصنف هذا مأخوذ من قول المازريِّ حيث روي عنه أنه قال: أجمعت الأمة على منع تغيير القرآن للناس. انظر شرح النووي على مسلم ٦/١٠٠.

(١) أي يدل على قول مالك. وسنسوق هنا روايات عدة لهذا الحديث، ونذكر بعض ما قاله العلماء في تفسيره؛ لنظهر القارىء على أن الإجماع الذي ذكره المؤلف على بطلان هذا القول دعوى. . .

أخرج ابن أبي شيبة في المصنف ١٠/٥١٧ عن عبد الرحمن بن أبي بكرة عن أبيه أن جبريل قال للنبي ـ ﷺ ـ: «أقرأ القرآن على حرف فقال ميكائيل: استزده فقال: على حرفين. ثم قال استزده. حتى بلغ سبعة أحرف كلها شافٍ كافٍ كقولك هلمّ وتعالَ ما لم تختم آية رحمة بآية عذاب، أو آية عذاب بآية رحمة».

وفي حديث أبي طلحة: «قرأ رجل عند عمر بن الخطاب ـ رضي الله عنه فغيَّر عليه فقال: لقد قرأت: على رسول الله ـ ﷺ ـ، فلم يُغَيِّر عليَّ. قال فاختصما عند النبي ـ ﷺ ـ، فقال: يا رسول الله ألم تقرئني آية كذا وكذا؟ قال: بلى. قال: فوقع في صدر عمر شيء، فعرف النبي ـ ﷺ ـ ذلك في وجهه. قال: فضرب صدره، وقال: أبعدْ شيطاناً قالها ثلاثاً ثم قال: يا عمر إن القرآن كله صواب ما لم تجعل رحمة عذاباً أو عذاباً رحمة» تفسير الطبري ١/١٣.

وروى البيهقيُّ في الشُعَب عن ابن مسعود أنه قال: «ليس الخطأ أن يُدْخَل بعض السورة في الأخرى، ولا أن تختم الآية بحكيم عليم، أو عليم حكيم؛ ولكن الخطأ أن تجعل فيه ما ليس منه، وأن تختم آية رحمة بآية عذاب، أو آية عذاب بآية رحمة». المرشد الوجيز ٨٨.

قال أبو شامة ـ رحمه الله: «ودلنا ما ثبت من جواز «غفوراً رحيماً» موضع «عزيزاً حكيماً» على الإبدال بما يدل على أصل المعنى دون المحافظة على اللفظ. فإن جميع ذلك ثناء على الله سبحانه. المرشد الوجيز ١٢٧.

وقال القاسم بن ثابت السرقسطي معلقاً. على حديث أبي هريرة: «أنزل القرآن على سبعة أحرف عليماً حكيماً غفوراً رحيماً»: وهذا الحديث يُفَسِّره قول عبد الله بن مسعود ـ رضي الله عنه ـ: ليس الخطأ أن تجعل خاتمة آية خاتمة آية أخرى أن تقول: عزيز حكيم وهو غفور رحيم؛ ولكن الخطأ أن تجعل آيةَ الرحمة آية العذاب». انظر المرشد الوجيز ١٢٧.

فهذه الأحاديث والأقوال الآنفة الذكر ردٌّ واضح على ما ادَّعاه المصنف.

والذين ذهبوا إلى هذا القول لا يرون أن مثل هذا التغيير في خواتيم الآيات. موكول إلى الناس؛ لأن المسلمين مجمعون على أن ترتيب الآيات في السور توقيفي لا مجال للاجتهاد فيه؛ وإنما التغيير الذي قصده أصحاب هذا القول هو رخصة للنبي ـ ﷺ ـ يُقْرِىء بها وقد عارضه جبريل ـ عليه السلام ـ بمضمون تلك الرخصة. والله أعلم.

الثامن: وهو قول الطبري[1] قال مكي في التبيان: تبديل كلمة في موضع كلمة يختلف الخط بينهما، ونقصان كلمة، وزيادة أخرى؛ [فَمَنَعَ خطُّ المصحف المجمع عليه ما زاد على حرف واحدٍ؛ لأن الاختلافَ لا يقعُ إلّا بتغيُّر الخط في رأي العين][2]. وحكى ابن حبان[3] خمسة وثلاثين قولاً[4].

مسألة: لم يجتمع السبعة في كلمة في الأصح[5]. وقيل جمعت في «بيس»[6] ونحوها.

مسألة: حُكِيَ عن ابن مسعود[7] ـ رضي الله عنه ـ من تجويز القراءة

---

(١) قال الطبري في تفسيره ١/٢٣: «فأما ما كان من اختلاف القراءة في رفع حرف، وجره، ونصبه، وتسكين حرف، وتحريكه، ونقل حرف إلى آخر مع اتفاق الصورة فمن معنى قول النبي ـ ﷺ ـ: «أنزل القرآن على سبعة أحرف» بمعزل؛ لأنه معلوم أنه لا حرف من حروف القرآن مما اختلفت القراء في قراءته بهذا المعنى يوجب المراء به كفر المماري في قول أحد من علماء الأمة» وقول الطبري هذا هو قول جمهور العلماء كما أفاد ذلك ابن عبد البر. انظر الإتقان ١/٤٦. وهو ظاهر كلام الشافعي في الرسالة ٢٧٢، ٢٧٣، وقول عبد الواحد بن أبي هاشم تلميذ ابن مجاهد كما في المرشد ١٤٩، وهو قول أبي شامة أيضاً كما في المرشد أيضاً ١٢٦. وهو القول الذي تنصره الأدلة، وكلام كثير من السلف. وقد أفضت القول فيه في كتابي «أصول توجيه القراءات ومذاهب النحويين فيها» ص ١٨ وما بعدها.

(٢) ما ورد بين المعقوفين من الإبانة لمكي ص ١١. والعبارة في المخطوطة فيها اضطراب وسقط. ونصها «يمنع خطُّ المصحف المجمَعِ عليه على حرف إذ الاختنزاف عنده لا بالتغيير في الكتابة رأي العين».

(٣) هو محمد بن حبان أبو حاتم البستي الحافظ كان من أئمة زمانه. ولي قضاء سمرقند مدة. وكان عارفاً بالطب، والنجوم، والكلام، والفقه. وكان كذلك رأساً في معرفة الحديث. قال الحاكم: أبو حاتم كبير في العلوِّ، وكان يُحْسَدُ لفضله. توفي سنة ٣٥٤. انظر لسان الميزان ٥/١١٢.

(٤) انظر تفسير القرطبي ١/٤٢.

(٥) ما صححه المصنف هو قول أبي عبيد. انظر فضائل القرآن له ورقة ٤٣ أ. وقول ابن قتيبة. انظر تأويل مشكل القرآن ٣٤. وبه قال القُتْبي. انظر المرشد الوجيز ٩٨.

(٦) من سورة الأعراف آية ١٦٥. وما أثبت في المخطوطة هو قراءة نافع في رواية عنه.
والصواب أن بعض الكلمات القرآنية قد قرىء بسبعة أوجه، بل بأكثر من ذلك. فقد ذكر بعض العلماء إحدى عشرة قراءة في «بئس». كما ذكروا نحواً من ذلك في غيرها. انظر القرطبي ٧/٣٠٨.

(٧) هو الصحابي الجليل عبد الله بن مسعود بن الحارث الهذلي المكي أحد السابقين إلى =

بالمعنى. ولا يصح[1]. وعن أبي حنيفة[2] - رضي الله عنه - جوازُها بالفارسية[3]، وعنه بشرط العجزِ عن العربية.

٢/ب قال القاضي أبو بكر: الصحيح أن السبعة/ استفاضت وضبطتها الأمَّةُ، وأثبتها عثمان رضي اللّه عنه في مصحفه[4]. وذكر الطحاوي[5] في ابتداء الأمر تسهيلاً على العرب لاختلاف لغاتهم، وعسر اجتماعهم على لغة، فلما

= الإسلام، وأحد من شهد بدراً، وأحد العلماء الكبار من الصحابة. أسلم قبل عمر، وعرض القرآن على النبي - ﷺ -. ويُعَدُّ إمامَ الكوفيين في القراءة. انظر غاية النهاية ٤٥٨/١.

(١) قال ابن تيمية رحمه الله في الفتاوي ٣٩٧/١٣: «وأما من قال عن ابن مسعود إنه كان يجوِّز القراءة بالمعنى فقد كذب عليه. وإنما قال: قد نظرت إلى القرَّاءِ فرأيت قراءتهم متقاربة؛ وإنما هو كقول أحدكم: أقبلْ، وتعالَ، وهلم. فاقرؤوا كما عُلِّمتُم أو كما قال. وانظر كذلك حول عدم جواز القراءة بالمعنى نكت الانتصار ٣٢٩.

(٢) هو النعمان بن ثابت أبو حنيفة فقيه العراق، وصاحب المذهب. رأى أنسَ بن مالك، فهو من التابعين. وقد ضُرِبَ من قبل ابن هبيرة لاستلام القضاء فأبى. وسجنه الخليفةُ المنصور للغرض نفسه. توفي سنة ١٥٠ وله من العمر سبعون سنة. انظر تاريخ بغداد ٣٢٣/١٣.

(٣) ثبت رجوع الإمام أبي حنيفة عن هذا القول، ووافق صاحبيه أبا يوسف ومحمداً على القراءة بالفارسية، أو غيرها عند العجز عن العربية. انظر البحر الرائق ٣٢٤/١، وحاشية ابن عابدين ٤٨٤/١. وانظر في الدفاع عن وجهة نظر الحنفية كشف الأسرار على أصول البزدوي ٢٤/١.

وكثير من الأئمة لا يرون جواز قراءة القرآن بغير العربية استطاع القراءة بالعربية أم لا. انظر البرهان ٤٦٤/١، والمغنى لابن قدامة ٤٨٦/١. وقد أفاض الباقلاني في الرد على من يقول بجواز قراءة القرآن بغير العربية بما لا زيادة عليه. انظر نكت الانتصار ٣٣٧. وهذا هو الصواب.

(٤) سيأتي الكلام على هذه المسألة في ص٣٣.

(٥) قال الطحاوي في مشكل الآثار ١٩٠/٤: «وكانت هذه السبعة للناس في الحروف لعجزهم عن أخذ القرآن على غيرها مما لا يقدرون عليه لما قد تقدم ذكرنا له في هذا الباب؛ فكانوا على ذلك حتى كثر من يكتب منهم، وحتى عادت لغاتهم إلى لسان رسول اللّه - ﷺ -، فقرءوا بذلك على تحفظ القرآن بالألفاظ التي نزل بها، فلم يَسَعْهم حينئذ أن يقرءوه بخلافها. وبان بما ذكرنا أن تلك السبعة الأحرف إنما كانت في وقت خاص لضرورة دعت إلى ذلك، ثم ارتفعت تلك الضرورة؛ فارتفع حكمُ هذه السبعة الأحرف، وعاد ما يقرأ به القرآن على حرف واحد.

والطحاوي هو أحمد بن محمد بن سلامة أبو جعفر الأزدي المصري ولد بطحا قرية بصعيد مصر سنة ٢٣٩، وخرج إلى الشام، فسمع ببيت المقدس، وغزة، وعسقلان، وتفقه بدمشق على أبي خازم. توفي سنة ٣٢١. انظر لسان الميزان ٢٧٤/١.

لانت لهم اللغات، وتَذَلَّلَتْ ألسنتهم ارتفعت السبعة بحرف واحد، فصار الناس إليه، وانعقد إجماعُهم عليه.

قال الداودي[1] [وابن أبي صُفْرة[2] المالكي: السبعُ. واحدٌ من الأحرف السبعة][3]، وهوَ الذي جمع عثمان ـ رضي الله عنه ـ المصحف عليه. وكذلك قال النحاس[4]. وعوَّل عليه مكيٌّ، والسمرقندي[5]، وغيرهما.

واختلفوا هل قاله الله ـ تعالى ـ بحرف، وأذن في الستة أو قاله بالسبعة جميعاً على ثلاثة أقوال ثالثها: إن اختلف معنى القراءتين كان قائلاً بهما، وإن ائتلف فبحرف، وأذن في الآخر؛ وهو قول السمرقندي. والصواب أنه قال بالسبعة، وإلّا لزم أن بعض القرآن ليس بكلام الله حقيقة[6].

---

(١) هو أحمد بن نصر الداودي الأسدي أبو جعفر من أئمة المالكية بالمغرب كان فقيهاً فاضلاً متقناً مؤلفاً مجيداً له حظ من اللسان، والحديث، والنظر. توفي بتلمسان سنة ٤٠٢. انظر الديباج المذهب ١/١٦٥.

(٢) هو محمد بن أحمد بن أسيد بن أبي صفرة أخي المهلب بن أبي صفرة، له شرح في اختصار ملخص القابسي. توفي قبل العشرين وأربعمائة. انظر الديباج المذهب ٢/٢٢٧.

(٣) عبارة المصنف في المخطوطة هكذا «قال الداودي: وهو القراءات السبعة. وقال ابن أبي صفرة المالكي: السبعة واحد من الأحرف السبعة». وقد أثبتنا ما بين المعقوفين من القرطبي ١/٤٦. وغالب الظن أن انتقال النظر من الناسخ هو المسؤول عن هذه التفرقة بين قولي الإمامين وهما على قول واحد.

(٤) هو أحمد بن إسماعيل المرادي النحاس المصري كان من أهل العلم بالفقه، والقرآن رحل إلى العراق، وسمع من الزجاج، وأخذ عنه النحو، وسمع من ابن الأنباري الكوفي. من مؤلفاته إعراب القرآن، ومعاني القرآن، وتفسير أسماء الله عزّ وجلّ. توفي سنة ٣٣٨. إنباه الرواة ١/١٠١.

(٥) هو نصر بن محمد بن أحمد السمرقندي الفقيه أبو الليث المعروف بإمام الهدى، تفقه على أبي جعفر الهندواني، له تفسير القرآن العظيم، والبستان، وتنبيه الغافلين، توفي سنة ٣٧٥. انظر طبقات المفسرين ٢/٣٤٥.

(٦) قال الزركشي في البرهان ١/٣٢٦: «اختلفوا في الآية إذا قرئت بقراءتين على قولين: أحدهما أن الله تعالى قال بهما جميعاً، والثاني أن الله ـ تعالى ـ قال: بقراءة واحدة، إلّا أنه أذن أن =

مسألة: حكى البَغَويُّ(١) الإجماعَ على تواترِ العشرة؛ [وذكر أبو بكر بن عياش - وهو من رواة عاصم -](٢) ووافقه أبو الحسن السبكي(٣) وغيرُه وعليه جمهور القراء؛ وضابط الأحرف السبعة ما تواتر سنداً واستقام عربية، ووافق رسماً(٤). ذكره المَهْدَويُّ(٥)، ومكيٌّ، والجعبريُّ، وابن جُبارة

= يُقْرَأ بقراءتين. وهذا الخلاف غريب رأيته في كتاب البستان لأبي الليث السَمَرْقندي. ثم اختاروا في المسألة توسطاً؛ وهو أنه إن كان لكل قراءة تفسير يغاير الآخر فقد قال بهما جميعاً، وتصير القراءتان بمنزلة آيتين مثل قوله: «ولا تقربوهن حتى يَطْهُرْن» البقرة ٢٢٢ وإن كان تفسيرهما واحداً كالبُيوت، والبِيوت، والمحصِنات، والمحصَنات بالفتح، والكسر فإنما قال بإحداهما، وأجاز القراءة بهما لكل قبيلة على ما تعود لسانهم. فإن قيل: إذا صح أنه قال بإحداهما فبأي القراءتين قال؟. قيل: بلغة قريش.

قلت: وأجدر بهذا القول أن يكون صواباً.

(١) قال البغوي في تفسيره معالم التنزيل المطبوع على هامش الخازن ٧/١: وقد ذكرت في الكتاب قراءة من اشتهر منهم بالقراءات، واختياراتهم على ما قرأته على الإمام أبي نصر محمد بن أحمد المروزي. وقد ذكر قراءات العشرة ما عدا خلفاً الكوفي، وقد نقل عبارته هذه ابن الجزري في منجد المقرئين ١٩٧. وأنت ترى أن عبارته لا تفيد التواتر كما ادعاه المصنف. والبغوي هو الحسين بن مسعود بن محمد البغوي الفقيه الشافعي، يعرف بابن الفراء، ويلقب بمحيي السنة. له معالم التنزيل في التفسير، وشرح السنة، والمصابيح. توفي سنة ٥١٠. انظر طبقات المفسرين ١٥٧/١.

والقراءات العشر هي قراءات نافع وابن كثير وعاصم وأبي عمرو وابن عامر وحمزة والكسائي وأبي جعفر ويعقوب وخلف. والسبع هي قراءات الأئمة السبعة الأول ألحق بها قراءات الثلاثة أبي جعفر، وخلف، ويعقوب.

(٢) ما بين المعقوفين إقحام من الناسخ، لأن أبا بكر بن عياش توفي سنة ١٩٣هـ. وهذا تاريخ سابق بكثير لمصطلح القراءات العشر.

(٣) السبكي هو علي بن عبد الكافي بن علي السبكي ولد بسبك من أعمال الشرقية في مصر سنة ٦٨٣. وله نحو من مئة وخمسين مصنفاً. وكان من كبار أئمة الشافعية. مات بمصر سنة ٧٥٦. انظر طبقات المفسرين ٤١٢/١، وطبقات الشافعية ١٤٦/٦. وانظر في فتوى السبكي في تواتر القراءات العشر النشر ٤٥/١، ومنجد المقرئين ٢٠٨.

(٤) مراد المصنف أن كل ما تواتر سنداً واستقام عربية ووافق رسماً من القراءات يُعَدُّ من الأحرف السبعة. انظر الإبانة ٥١.

(٥) هو أحمد بن عمار بن أبي العباس المهدوي، نسبة إلى المهديَّة بالمغرب. أستاذ مشهور له تفسير للقرآن الكريم، والهداية في القراءات السبع، وشرحها. قال الذهبي توفي بعد ٤٣٠. انظر غاية النهاية ٩٢/١.

وصاحب[1] الكفاية، وابن خلف[2].

قال الجعبري: المعتبر تواتر السند[3]، ولازمه [الآخران][4]. / وهو ٣/أ كما قال.

وأول من جمع السَبْعَ أبو بكر بنُ مجاهد[5] على رأس المئة الثالثة ببغداد؛ وجعلها سبعاً؛ ليوافق في الأشياخ عدد الأحرف، ولم يرد حصر التواتر في سبع هؤلاء، وخصَّ هؤلاء لكونهم أشهرَ القراء من أشهر الأمصار.

وجمع ابن جبير[6] كتاباً يذكر فيه الخمسة، وأسقط حمزة[7]،

---

(١) هو عبد الله بن عبد المؤمن بن الوجبة نجم الدين الواسطي، كان شيخ العراق في زمانه. ولد سنة ٦٧١. ألّف كتاب الكنز في القراءات العشر جمع فيه للسبعة بين الشاطبية، والإرشاد، ثم نظمه في كتاب سمّاه الكفاية توفي سنة ٧٤٠، ولم يُخَلِّف ببغدادَ مثله. غاية النهاية ١/٤٢٩.

(٢) هو إسماعيل بن خلف بن سعيد بن عمران الأندلسي مؤلف كتاب العنوان. اختصر كتاب الحجة لأبي علي الفارسي. توفي في أول المحرم سنة ٤٥٥. معرفة القرّاء الكبار ١/٣٤١.

(٣) هناك خلاف بين القراء هل يشترط لقبول القراءة تواتر السند، أو يكفي صحة السند مع الاشتهار عند علماء القراءات، وعدم الإنكار على قولين. انظر الإبانة ١٨، ولطائف الإشارات ١/٧٠، والمرشد الوجيز ١٧١.

(٤) في المخطوطة [الأخريان] وما ذكرنا أظهر.

(٥) تفيد عبارةٌ لمكي أن هناك مؤلفاً أُلِّف كتاباً في السبع قبل ابن مجاهد حيث قال: «وكيف يكون ذلك والكسائي إنما أُلحق بالأمس في أيام المأمون؛ وغيرُه كان السابع، وهو يعقوب الحضرمي، فأثبت ابن مجاهد في سنة ثلاثمائة أو نحوها الكِسائيَّ في موضع يعقوب. انظر الإبانة ٧، ٨. وما أشار إليه مكيٌّ غريب لا يعرف عند أئمة هذا الشأن.

وأبو بكر بن مجاهد هو أحمد بن موسى بن العباس بن مجاهد التميمي الحافظ شيخ الصنعة ببغداد، وأول من سبَّع السبعة، ولد سنة ٢٤٥. قال ابن الجزري: ولا أعلم أحداً من شيوخ القراءات أكثر تلاميذ منه، ولا بلغنا ازدحامُ الطلبةِ على أحد كازدحامهم عليه. توفي سنة ٣٢٤. غاية النهاية ١/١٣٩.

(٦) هو أحمد بن جبير بن محمد أبو جعفر الكوفي نزيل أنطاكية، كان أصله من خراسان، وكان من أئمة القراءة. قال الداني: إمام جليل ثقة ضابط توفي سنة ٢٥٨. غاية النهاية ١/٤٢، وانظر النشر ١/٣٣.

(٧) هو حمزة بن حبيب الزيات الكوفي أحد القراء السبعة، ولد سنة ثمانين، وأدرك الصحابة بالسن، فيحتمل أن يكون رأى بعضهم. قال سفيان الثوري: غلب حمزةُ الناسَ على القرآن والفرائض. انظر غاية النهاية ١/٢٦١.

والكسائي[١]. وهو قبل ابن مجاهد. وجمع قوم الثمانية[٢] بزيادة يعقوب[٣] الحضرمي.

وقيل: جعلها ابن مجاهد سبعة على عدة المصاحف [التي][٤] كتبها عثمان. والأول أصح[٥].

والصحيح أن المصاحف العثمانية خمسة[٦]. ذكره مكيٌّ في الإبانة[٧]،

---

(١) هو علي بن حمزة أبو الحسن الأسدي المعروف بالكِسائي الكبير أحد القرّاء السبعة، وشيخ الكوفيين في النحو، قرأ على حمزة مدة بقراءته، ثم اختار قراءة لنفسه، توفي سنة ١٨٩، وله من العمر قرابة سبعين سنة. انظر إنباه الرواة ٢/٢٥٦، وغاية النهاية ١/٣٣٥.

(٢) ممن ألّف في القراءات الثمان أبو الحسن الطاهر بن أبي الطيب بن غلبون ألَّف كتاب التذكرة. انظر النشر ١/٧٢. ومنهم كذلك أبو معشر الطبري المتوفي سنة ٤٧٨، وذلك في كتابه التلخيص في القراءات الثمان. انظر السابق ١/٧٦. ومنهم محمد بن إبراهيم الحضرمي اليمني ت ٥٦٠ الذي ألّف كتاب المفيد في القراءات الثمان. انظر السابق ١/٩٢.

(٣) هو يعقوب بن إسحاق بن زيد الحضرمي البصري أحد القراء العشرة، وإمام أهل البصرة، ومقرئها. قال أبو حاتم السجستاني: هو أعلم من رأيت بالحروف، والاختلاف في القراءة، وعلله، ومذاهبه، ومذاهب النحو؛ وأروى الناس لحروف القرآن. مات في سنة ٢٠٥ وله ثمان وثمانون سنة. انظر طبقات القراء ٢/٣٨٦.

(٤) في المخطوطة [الـذي].

(٥) انظر الإبانة ٥١.

(٦) جرى خلاف بين العلماء في عدد المصاحف التي أمر عثمان ـ رضي الله عنه ـ بكتابتها، وقد قال أبو عمرو الداني في المقنع ١٩/: «أكثر العلماء على أن عثمـــان بن عفان ـ رضي الله عنه ـ لما كتب المصحف جعله على أربع نسخ، وبعث إلى كل ناحية من النواحي بواحدة منهن، فوجه إلى الكوفة إحداهن، وإلى البصرة أخرى، وإلى الشام الثالثة، وأمسك عند نفسه واحدة. وقد قيل إنه جعله سبع نسخ، ووجه من ذلك أيضاً نسخة إلى مكة ونسخة إلى اليمن ونسخة إلى البحرين؛ والأول أصح وعليه الأئمة».

وذكر ابن القاصح في تلخيص الفوائد ١٥: أن عثمان نسخ خمس نسخ، وأرسل إلى مكة نسخة أيضاً.

ومن الروايات ما يفيد أن العدة تجاوزت ذلك كله، حيث ذكر أنس بن مالك ـ رضي الله عنه ـ أن عثمان أرسل إلى كل جند من أجناد المسلمين مصحفاً، وأمرهم أن يحرقوا كل مصحف يخالف المصحف الذي أرسل إليهم. انظر تلخيص الفوائد ١٦. وانظر في هذه المسألة أيضاً تنبيه الخلان على الإعلان ٢٤٢، وإيقاظ الأعلام ٦٠.

(٧) ذكر مكي في الإبانة ٢٩ أن الرواة الذين ذكروا أن عثمان نسخ سبع نسخ أكثر من رواة الخبر القائل إنّه نسخ خمساً.

والنوويُّ في التبيان[١].

ولم يكتبها عثمان بيده؛ وإنما كتبت بأمره. ذكره غير واحد[٢].

والمشهور أن عثمان ـ رضوان الله عليه ـ كتب مصحفاً واحداً[٣]، والأرجح أنه في المدينة النبوية على ساكنها أفضل الصلاة والسلام.

مسألة: ذهب قوم من الفقهاء، والمتكلمين، والقـرّاء إلى اشتمال المصحف العثماني على الأحرف السبعة[٤]، وهو قول القاضي [أبي بكر][٥]

---

(١) لم يذكر النووي في التبيان ١١١ الرواية القائلة بأن عدد المصاحف خمسة؛ وإنما ذكر رواية عن الداني بأنها أربعة ورواية عن أبي حاتم السجستاني أنها سبعة.

(٢) ينظر النشر ١/٧ في أسماء الذين تولوا هذا العمل الجليل.

(٣) قلت إن كان يقصد أن عثمان ـ رضي الله عنه ـ خطَّ بيده مصحفاً واحداً فهذا ما لم أقف عليه؛ وإن كان يريد أن كل ما نسخه من المصاحف هو مصحف واحد، فهو واهٍ ضعيف لا يُعَوَّل عليه.

(٤) سبق للمصنف أن عرض لهذا الموضوع في الورقة ٢/ب، وأشْعَرتْ عبارته هناك أنه يؤيد قول من قال إن المصحف العثماني مشتمل على الأحرف السبعة، ولكنه هنا يؤيد القول الآخر.

وقد اختلف العلماء في اشتمال المصحف العثماني على الأحرف السبعة على أقوال عدة: أحدها ما ذهب إليه أبو بكر الباقلاني، وغيره من أن الرسم العثماني مشتمل على الأحرف السبعة جميعها. انظر نكت الانتصار ٣٧٧ وما بعدها. وذكر ابن تيمية في مجموع الفتاوى ١٣/٣٩٥ أن على هذا القول طوائف من الفقهاء، والقراء، وأهل الكلام، وذكر أن جمهور العلماء من السلف والأئمة يقولون: إن مصحف عثمان هو أحد الحروف السبعة وهو متضمن للعرضة الآخرة التي عرضها النبي ـ ﷺ ـ على جبريل، وقال: إن الأحاديث والآثار المستفيضة تدل على هذا القول.

ومن أبرز من ذهب إلى هذا القول ابن جرير الطبري كما في تفسيره ١/٢٠ وما بعدها. وفصَّل بعض العلماء القول في ذلك، فمال الشاطبيُّ إلى أن جَمْعَ أبي بكر ـ رضي الله عنه ـ اشتمل على الأحرف السبعة، أما جمع عثمان فاشتمل على حرف واحد. انظر المرشد الوجيز ١٣٨.

وذهب أحمد بن عمار المهدوي في الموضح في تعليل وجوه القراءات ورقة ٢/أ إلى أن أصح ما عليه الحذاق من أهل النظر في هذا اشتمال الرسم العثماني على بعض السبعة. ولا يخفى أن قوله: «بعض السبعة» أعم من قولهم: إن الرسم العثماني مشتمل على حرف واحد منها.

(٥) في المخطوطة أبو بكـر.

بناءً على امتناع إهمال شيء من الأحرف على الأمة، وقد اتفَقَتْ على نقل المصحف العثماني وترك غيره.

قال هؤلاء: ولا يجوز أن ينهى عن بعض الأحرف السبعة [التي][1] أذن فيها الشارع ﷺ.

والأول أظهر إذ لو جعله مشتملاً على الأحرف السبعة لم يزل الخلف؛ ومقصوده بجمعه إزالته.

٣/ب وجرَّده عن النقط والضبط لئلا يتحجر/على حرف بعينه[2].

وأجاب ابن جرير الطبري[3] عن قول القاضي، وموافقيه أن الأمة لم تُكَلَّف القراءةَ بالسبعة، وإنما رُخِصَّ لهم في ذلك؛ وكذلك قال رسول الله - ﷺ - في بعض [ألفاظ][4] خبر السبعة: «هون على أمتي»[5]. ولا يجب الإتيان بالرخص[6].

---

(١) في المخطوطة الـذي.

(٢) هنا سؤالان واردان على هذه النقطة هما: هل كان الخط العربي منقوطاً، ومشكولاً، وهل جرد الصحابة - رضوان الله عليهم خط المصحف؛ ليحتمل أكبرَ عدد ممكن من القراءات المروية ؟
أكثر القراء على أن الخط كان منقوطاً مشكولاً، وأن الصحابة - رضوان الله عليهم - جردوه عمداً. والذي أراه أن الخط العربي كان منقوطاً لأن الحروف الروادف لا يمكن التمييز بينها إلاّ بالنقط، ولكن ذلك النقط كان قد تنوسي، وأصبح المعول في فهم الكلمات على فهم القارىء، وحسن تأتِّيه؛ وأستبعد أن يكون الخط العربي مضبوطاً بالحركات في ذلك الوقت انظر النشر ٣٢/١. وللشيخ حفني ناصف رأي قريب مما قلناه يخالف ما ذهب إليه أكثر القراء انظر حياة اللغة العربية ٧٠ وما بعدها.

(٣) هو محمد بن جرير بن يزيد الإمام أبو جعفر الطبري الآملي البغدادي إمام المفسرين، والمؤرخين. ولد بآمل بطبرستان سنة ٢٢٤. قال الخطيب البغدادي: كان أحد أئمة العلم يحكم بقوله ويرجع إلى رأيه، وكان قد جمع من العلوم ما لم يشاركه فيه أحد من أهل عصره وكان من الأئمة المكثرين في التصنيف، وقد توفي سنة ٣١٠هـ. انظر غاية النهاية ١٠٦/٢.

(٤) في المخطوطة [الألفـاظ].

(٥) ورد ذلك في روايتي مسلم وأحمد.

(٦) انظر تفسير الطبري ٢٠/١ وما بعـدها.

مسألة: ترتيب السور فِعْلُ الصحابة على الأصح[1]؛ والآيات بالوحي، عن الجمهور، وحكي عليه الإجماع[2]؛ وحكى القرطبي[3] قولين. وكذلك اختلفت المصاحف في ترتيب السور دون الآي[4].

فصل: ما لا يثبت كونه من الأحرف السبعة لا يجب القطع بنفيه خلافاً لبعض المتكلمين[5].

وقد قطع الإمام أبو بكر بخطأ الشافعي[6]، وموافقيه في إثبات البسملة [أنها من القرآن غير التي في النمل][7]. قال بعض المتأخرين: والصواب

---

(١) انظر البرهان ١/٢٥٧ حيث ذكر الزركشي للعلماء ثلاثة أقوال في هذا فبعضهم ذكر أنه توقيف من النبي - ﷺ - وبعضهم قال: إنه اجتهاد من الصحابة، وبعضهم قال إن بعضه مرتب توقيفاً، وبعضه اجتهاداً. وهذا هو الصواب.

(٢) قال الزركشي: وأما ما يتعلق بترتيبه فأما الآيات في كل سورة ووضع البسملة أوائلها فترتيبها، توقيفي بلا شك، ولا خلاف فيه. انظر البرهان ١/٢٥٦، والإتقان ١/٦٠.

(٣) مراده أن القرطبي حكى قولين في ترتيب السور لا في ترتيب الآيات ضمن السورة الواحدة كما قد يُفْهَمُ من كلامه انظر تفسير القرطبي ١/٦٠ وما بعدها. والقرطبي هو محمد بن أحمد بن أبي بكر الأنصاري المالكي صاحب التفسير المعروف بالجامع لأحكام القرآن. قال الذهبي: إمام متقن متبحر في العلم له تصانيف مفيدة تدل على إمامته، وكثرة اطلاعه، ووفور فضله. توفي سنة ٦٧١. انظر طبقات المفسرين للداودي ٢/٦٥.

(٤) يريد بهذا أن يؤكد أن موضع النزاع بين العلماء هو ترتيب السور، لا ترتيب الآيات؛ لأن مصاحف الصحابة اختلفت في ترتيب السور دون الآيات.

(٥) قال مكي في الإبانة ١٨: «والقسم الثاني ما صح نقله في الآحاد وصح وجهه في العربية وخالف لفظُه خطَّ المصحف فهذا يُقْبَل ولا يُقْرَأُ به لعلتين إحداهما: أنه لم يؤخذ بإجماع إنما أخذ بأخبار الآحاد ولا يثبت قرآن يقرأ به بخبر الواحد؛ والعلة الثانية أنه مخالف لما قد أُجْمِعَ عليه، فلا يُقْطَع على مُغَيَّبه، وصحته، وما لم يقطع على صحته لا تجوز القراءة به، ولا يكفر من جحده، وبئس ما صنع إذ جحده.

(٦) هو أبو عبد الله محمد بن إدريس المطَّلبي القرشي الشافعي ابن عم رسول الله ﷺ يلتقي معه في عبد مناف صاحب المذهب ولد سنة ١٥٠ في غزة وقيل في عسقلان أول من صنف في أصول الفقه؛ وكتابه الرسالة مشهور في هذا الفن. توفي بمصر سنة ٢٠٤. انظر تهذيب الأسماء واللغات ١/٤٤ وما بعدها.

(٧) في المخطوطة: «وقد قطع الإمام أبو بكر بخطأ الشافعي وموافقيه في إثبات البسملة أنه من غير النمل» وقد صوبنا بما يتناسب مع السياق. وقد ناقش الباقلاني هذه المسألة، ورد على من قال بقرآنية البسملة. انظر نكت الانتصار ٧١.

القطع بخطأ القاضي، وموافقيه، وأنها آية من القرآن حيث أثبتها الصحابة ـ رضي الله عنهم ـ مع تجريد المصاحف عن التفسير، ونحوه مما ليس قرآناً[1].

فصل: الاختلاف بين القرّاء فيما يحتمله الرسم على ضربين: مختلف في السمع مؤتلف في المعنى كتثليث جيم «جُذوة»[2] ومختلف فيهما «كَيَنْشُرُكم»[3] و«يُسَيِّرُكُم». قال مكي: «وسبب الخلاف أن عرف الصحابة عدم إنكار كل منهم على الآخر بعد قوله: ـ ﷺ ـ: «أنزل القرآن على سبعة أحرف»[4].

٤/أ وبعث ﷺ/ [بعضهم][5] إلى الأمصار، فأقرأ كلٌّ منهم أهل مصره بقراءته التي كان يقرأ بها في عهد رسول الله ـ ﷺ ـ، فاختلف قرّاء الأمصار لاختلاف من أقرأهم من الصحابة؛ ثم بعث عثمان المصاحف؛ فحفظوا ما وافق رسمه، ورفضوا ما خالفه، وأخذ بذلك الآخر عن الغابر. والله أعلم.

قال [نافع][6]: قرأت على سبعين من التابعين فما اجتمع عليه اثنان

---

(١) قال النووي في المجموع ٣/٣٣٦: «واحتج أصحابنا بأن الصحابة رضي الله عنهم أجمعوا على إثباتها في المصحف جميعاً في أوائل السور سوى براءة بخط المصحف بخلاف الأعشار، وتراجم السور، فإن العادة كتابتها بحُمرة،؛ ونحوها، فلو لم تكن قرآناً لما استجازوا إثباتها بخط المصحف من غير تمييز؛ لأن ذلك يَحْمل على اعتقاد أنها قرآن فيكونون مغررين بالمسلمين حاملين لهم على اعتقاد ما ليس بقرآن قرآناً؛ فهذا مما لا يجوز اعتقاده في الصحـابة ـ رضي الله عنهم. قال أصحابنا: هذا أقوى أدلتنا في إثباتها. وقد أفاض الإمام النووي ـ رحمه الله ـ في هذه المسألة بما يكفي، ويشفي.

(٢) من قوله: ـ تعالى ـ ﴿أو جَذْوةٍ من النار﴾ القصص ٢٩. قرأ ابن كثير ونافع وأبو عمرو والكسائي: «جِذوة» بكسر الجيم، وقرأ عاصم: «جَذوة» وقرأ حمزة: «جُذوة» بضمها. انظر السبعة ٤٩٣.

(٣) من قوله: ـ تعالى ـ ﴿هو الذي يُسَيِّرُكُمْ في البرِّ والبحر﴾ يونس: ٢٢. قرأ ابن عامر من السبعة: «يَنْشُركم» وقرأ باقي السبعة: «يُسَيِّرُكم» انظر السابق ٣٢٥.

(٤) الإبانة ١٤.

(٥) زيادة يقتضيها السياق.

(٦) ساقطة من المخطوطة. انظر الإبانة ١٦، ومعرفة القراءة الكبار ١/٩١.

أخذته، وما شك به واحد تركته حتى أَلْفْتُ هذه القراءة. وقرأ الكسائي على حمزة وغيره، فاختار من قراءة غيره نحواً من ثلاثمائة حرف[1]، وكذا أبو عمرو على ابن كثير، وخالفه في نحو ثلاثة آلاف حرف اختارها من قراءة غيره[2].

فصل[3]: اختلف فيمن جمع القرآن في عهد رسول الله - ﷺ -، فقيل: أربعة، وقيل: ستة، وقيل: خمسة؛ فعد المربِّعون أبياً[4]، ومعاذاً[5]، وزيد[6] بن ثابت، وأبا زيد[7]. وهو قول أنس[8]. فقيل: من أبو زيد؟. قال

---

(١) في الإبانة ١٧: «وقد قرأ الكسائي على حمزة، وهو يخالفه في نحو ثلاثمائة حرف؛ لأنه قرأ على غيره، فاختار من قراءة حمزة، ومن قراءة غير قراءةً وترك منها كثيراً».

(٢) نقل المصنف الكلام السابق عن الإبانة لمكي ١٤ وما بعدها على الاختصار والمغايرة لألفاظ الإبانة.

(٣) هذا الفصل مأخوذ أكثره عن الإبانة لمكي ص ٥٢ وما بعدها.

(٤) هو أبي بن كعب بن قيس الأنصاري الخزرجي. قال فيه ﷺ: أقرأ أمتي أبيٌّ بن كعب. وكان عمر رضي الله عنه يقول: أبيٌّ سيد المسلمين. توفي سنة تسع عشرة، وقيل بعد ذلك. انظر المعارف ٢٦١، وتهذيب الأسماء واللغات ١٠٨/١.

(٥) معاذ بن جبل بن عمرو الخزرجي الأنصاري أسلم وهو ابن ثماني عشرة سنة، وشهد العقبة الثانية، ثم بدراً، وما بعدها وصفه ﷺ بأنه أعرف أمته بالحلال والحرام. انظر تهذيب الأسماء واللغات ٩٨/١.

(٦) زيد بن ثابت بن الضحاك أبو خارجة الأنصاري الخزرجي المقرىء الفرضي كاتب النبي ﷺ، وأمينه على الوحي تولى كتابة المصاحف لأبي بكر، وعثمان رضي الله عنهم جميعاً. توفي سنة خمس وأربعين، وقيل سنة ثمان وأربعين. انظر غاية النهاية ٢٩٦/١.

(٧) قال السيوطي: اخْتُلِفَ في اسمه فقيل: سعد بن عبيد بن النعمان - وهو ما ذكره القرطبي ٥٧/١ وُردَّ بأنه أوسي وأنس خزرجي؛ وقد قال إنه أحد عمومتي. وقال ابن حجر: قد ذكر ابن أبي داود ما رفع الإشكال فإنه روى بإسناد على شرط البخاري إلى ثمامة عن أنس أن أبا زيد الذي جمع القرآن اسمه قيس بن السكن؛ قال: وكان رجلاً منا من بني عدي بن النجار أحد عمومتي، ومات ولم يَدَعْ عَقِباً، ونحن ورثناه. ومن الأقوال في اسمه ثابت، وأوس، ومعاذ. والله أعلم. انظر الإتقان ٧٢/١، وانظر فتح الباري ٤٧/٩.

(٨) أنس بن مالك بن النضر بن ضمضم أبو حمزة الأنصاري الخزرجي خادم رسول الله - ﷺ -، يعد من المكثرين في الرواية عن النبي - ﷺ - دعا له النبي بطول العمر وكثرة المال والعَقِب فنال ذلك جميعه. انظر تهذيب الأسماء واللغات ١٢٧/١، وانظر في قول أنس البخاري المجلد الثاني الجزء السادس ٢٣٠.

بعض عمومتي. وعدَّ بعضهم مَجْمَع[1] بن جارية و[سالماً][2] مولى أبي حُذَيْفَة[3]، وترك زيداً، وأبا زيد، و[عثمان][4]، وتميماً الداري[5]. وعدَّ بعضُهم أبا الدرداء[6] مكان تميم. وحكى ابن عيينة[7] عن الشعبي[8] أنه قال: لم يقرأ القرآن على عهد رسول الله ـ ﷺ ـ إلاّ ستة كلهم من الأنصار: أبيّ،

---

(١) مجمع بن جارية بن عامر الأنصاري الصحابي أحد الذين جمعوا القرآن على عهد رسول الله ﷺ.، وكان غلاماً حدثاً، وكان أبوه جارية ممن اتخذ مسجد الضرار، وكان مجمع يصلي بهم، ثم أَخْرَبَهُ النبي ﷺ؛ فلما كان زمان عمر كُلِّمَ ليُصَلِّي بالناس، فقال: لا؛ أو ليس بإمام المنافقين في مسجد الضرار. فقال لعمر: والله الذي لا إله إلاّ هو ما علمت بشيء من أمرهم. فتركه فصلّى بهم. غاية النهاية ٢/٤٢.

(٢) في المخطوطة سالم. وهو أبو عبد الله سالم بن عبيد بن ربيعة هكذا نسبه ابن مندة. وقال أبو نعيم: هذا وهم فاحش. وقال غيره: هو سالم بن معقل من فضلاء الصحابة، وكان عمر ـ رضي الله عنه ـ يثني عليه كثيراً حتى قال حين أوصى قبل وفاته لو كان سالم حياً ما جعلتها ـ أي الخلافة ـ شورى. تهذيب الأسماء واللغات ١/٢٠٦.

(٣) اسمه هشيم وقيل: هاشم بن عتبة بن ربيعة بن عبد شمس كان من السابقين إلى الإسلام، وهاجر إلى الحبشة، ثم إلى المدينة. استشهد يوم اليمامة، ولا عقب له، وله ثلاث، أو أربع وخمسون سنة، وكان طويلاً حسن الوجه، وهو مولى سالم السابق ذكره. انظر تهذيب الأسماء واللغات ١/٢١٢.

(٤) في المخطوطة: عثمانا.

(٥) هو تميم بن أوس بن خارجة بن سويد أبو رقية أسلم سنة تسع للهجرة، روي له عن رسول الله ـ ﷺ ـ ثمانية عشر حديثاً. وفي صحيح مسلم أن رسول الله ـ ﷺ ـ روي عن تميم قصة الجساسة. وهذه منقبة لا يشاركه فيها غيره. انظر تهذيب الأسماء واللغات ١/١٣٨.

(٦) عويمر بن زيد؛ ويقال: ابن عبد الله؛ ويقال: ابن ثعلبة الأنصاري الخزرجي حكيم هذه الأمة تأخر إسلامه عن بدر، فأبلى في أحد بلاء حسناً، وآخى رسول الله ـ ﷺ ـ بينه وبين سلمانَ الفارسي؛ توفي سنة ٣٢. انظر معرفة القراء الكبار ١/٣٨.

(٧) هو سفيان بن عيينة بن أبي عمران الهلالي الكوفي ثم المكي الإمام المشهور، ولد سنة سبع ومائة، وعرض القرآن على حميد بن قيس الأعرج وابن كثير. قال الكسائي: ما رأيت أحداً يروي الحروف إلاّ وهو يخطيء فيها إلاّ ابن عيينة. توفي سنة ثمان وتسعين ومائة. انظر غاية النهاية ١/٣٥٠.

(٨) هو عامر بن شراحيل بن عبد أبو عمرو الشعبي الكوفي عرض على أبي عبد الرحمن السلمي، وعلقمة بن قيس. قال مكحول: ما رأيت أحداً أعلم بسنة ماضية من الشعبي. مات سنة خمس ومائة وله سبع وسبعون سنة. انظر السابق ١/٣٥٠. وانظر في قول الشعبي هذا معرفة القراء الكبار ١/٣٦، وفيه هناك بعض تفصيل.

ومعاذ، وأبو الدرداء، وسعد بن عبيد[1] القاري، وأبو زيد، وزيد. فقيل: هو ابن ثابت، وقيل: لا. والأول أظهر[2]. /٤/ب

وقال الشعبي: غلب زيد بن ثابت الناس بالقرآن، والفرائض[3].

وقيل: أول من حفظ القرآن على عهد رسول الله - ﷺ - من الأنصار [سعد][4] بن عبيد، ومن الخزرج أبي ومعاذ[5]؛ والخلاف في غيرهما؛ والجمهور على عثمان وزيد وتميم[6].

فإن قيل: قال ﷺ: خذوا القرآن من أربعة عبد الله بن مسعود، ومعاذ، وأبي، وسالم مولى أبي حذيفة[7]، وسكت عمن سواهم؟. فالجواب من وجهين: أحدهما أن هؤلاء لم يكونوا مشهورين بما نَسَبَ إليهم النبيُّ - ﷺ - فَذَكَر لينبِّه عليهم، وسكت عن غيرهم لشُهرتهم، ويؤيِّده إجماع النَقَلة[8] عن ابن مسعود [أنه][9] لم يكن جَمَعَ القرآنَ في عهده ﷺ.

---

(١) في المخطوطة عبيد القاري دون سعد وفي طبقات ابن سعد ٣/٤٥٨: سعد ابن عبيد بن النعمان بن قيس بن عمرو شهد بدراً وأحداً والخندق والمشاهد كلها مع رسول الله ﷺ، وكان يسمى القارىء، ولم يكن أحد من أصحاب رسول الله يسمى القارىء غيره، قتل شهيداً في القادسية.

(٢) انظر في هذه الروايات وغيرها فتح الباري ٩/٤٦، والإتقان ١/٧١، ولطائف الإشارات ١/٥٠ وتفسير القرطبي ١/٥٦ والبرهان ١/٢٤١.

(٣) في معرفة القراء الكبار للذهبي ١/٣٦: وقال الشعبي: غلب زيد الناس على القرآن والفرائض.

(٤) في المخطوطة سعيد والصواب ما أثبتناه.

(٥) أضاف مكي في الإبانة زيد بن ثابت، وأبا الدرداء، وأبا زيد. انظر الإبانة ٥٣.

(٦) انظر القرطبي ١/٥٧ وأضاف إلى هؤلاء عبادة بن الصامت، وعبد الله بن عمرو بن العاص.

(٧) أخرج البخاري بسنده عن مسروق أنه ذكر عبد الله بن عمر، وعبد الله بن مسعود فقال: لا زلتُ أحبه؛ سمعت النبي - ﷺ - يقول: خذوا القرآن من أربعة من عبد الله بن مسعود، وسالم، ومعاذ، وأبي بن كعب. انظر صحيح البخاري مج ٢ جـ ٦/٢٢٩.

(٨) في القرطبي ١/٥٣ قال يزيد بن هارون: المعوذتان بمنزلة البقرة، وآل عمران من زعم أنهما ليستا من القرآن فهو كافر بالله العظيم؛ فقيل له: فقول عبد الله بن مسعود فيهما؟ فقال: لا خلاف بين المسلمين في أن عبد الله بن مسعود مات وهو لا يحفظ القرآن كله.

(٩) زيادة يقتضيها المقام.

قال [ابن مسعود][١] : جمعت في عهده بضعاً وسبعين سورة وتلقنت من فيِّ رسول الله - ﷺ - سبعين سورة[٢] .

الوجه الثاني : أن النبيَّ - ﷺ - قال هذا القولَ، ولم يكن في القوم أقرأُ منهم، ثم حَدَثَ بعدهم من هو أرفعُ منهم كزيدٍ، ونحوه. وإن قيل: قوله ﷺ : «من أراد أن يسمع القرآن كما أنزل فليسمعه من فيِّ ابن أم عبد[٣] [يدل][٤] على اعتماد قراءته، والأخذ بحرفه مطلقاً فلِمَ تُرِكَتْ قراءتُه؟ . حتى [مَنَع][٥] منها مالكُ[٦] بن أنس، وغيره.

فالجواب عنه ما حكاه مكي[٧] عن الحسين[٨] بن علي الجُعَفيِّ أن النبي - ﷺ - [حضَّ][٩] على متابعة ابن/مسعود في الترتيل. ويشـهد لذلك قوله ﷺ في الرواية الأولى : «من أراد أن يسمع القرآن. . .» الحديث. قال الجعفي : يعني الترتيل لا حرفَه المخالفَ للرسم[١٠] .

٥/أ

---

(١) زيادة يقتضيها المقام.

(٢) أخرج البخاري عن شقيق بن سلمة قال: خطبنا عبد الله فقال: والله لقد أخذت من فيِّ رسول الله بضعاً وسبعين سـورة؛ والله لقد علم أصحـاب النبي - ﷺ - أنى من أعلمهم بكتاب الله وما أنا بخيرهم. . . انظر البخاري مج ٢ جـ ٦ ص ٢٢٩ .

(٣) انظر الفتح الرباني لترتيب مسند الإمام أحمد جـ ٢١/١٨ .

(٤) زيادة يقتضيها السياق.

(٥) ما بين المعقوفين ساقط من المخطوطة انظر الإبانة ٥٦ .

(٦) مالك بن أنس بن مالك بن أبي عامر أبو عبد الله الأصبحي المدني إمام دار الهجرة وصاحب المذهب المعروف أخذ القراءة عن نافع بن أبي نعيم، وكان إماماً في الحديث إلى جانب الفقه، ولد سنة ٧٣، ومات سنة ١٧٩ . غاية النهاية ٣٦/٢.

(٧) انظر الإبانة ٥٧ . هذا، وفي المخطوطة، والإبانة «الحسن» والصواب ما أثبتناه.

(٨) هو الحسين بن علي بن فتح أبو عبد الله، ويقال: أبو علي الجعفي الكوفي، قرأ على حمزة ابن حبيب، وهو أحد الذين خلفوه بالقراءة. روى عن الكسائي قال: قال لي الرشيد: من أقرأ الناس اليوم؟ قلت: حسين الجعفي. مات سنة ٢٠٣ عن أربع وثمانين سنة: انظر معرفة القراء الكبار ١٣٥/١، وغاية النهاية ٢٤٧/١ .

(٩) في المخطوطة «حظ».

(١٠) الظاهر أن المراد كلٌّ من الترتيل والحرف؛ لأن المصاحف لم تكن جمعت على حرف واحد حتى تظهر مخالفة حروف ابن مسعود لغيره، وعبارة مكي التالية تشعر بذلك.

قال مكي: ولا يمتنع أن يريد الحرف الذي كان يقرأ به؛ ونحن نقرأ به، ونرغب فيه، ونرويه ما لم يخالف خطَّ المصحف؛ فإن خالفه لم نكذِّب به، ولا نقرأ به، لانعقاد إجماع الصحابة على خلافه[1]، ولكونه نقل آحاداً، والقراءاتُ لا تثبتُ بذلك[2]؛ ولأنا لا نقطع بصحته عن ابن مسعود و[لذلك][3] قال مالكٌ، والإمام إسماعيل القاضي: ما روي من قراءة ابن مسعود وغيرِه مما يخالف خطَّ المصحف ليس لأحد من الناس أن يقرأ به اليومَ؛ لأن الناس لا يعلمون علم يقين أنها قراءة ابن مسعود، وإنما هو شيء يرويه بعض من يحمل الحديث؛ فلا يجوز، فلا يُعْدَلُ عن اليقين إلى ما لا يعرف بعينه. هذا لفظ الإمام إسماعيل، وخاتَمُه.

كُتِبَ الإمام على حرف أبي في الأصح؛ لأنه على العرضة الأخيرة. وقيل على حرف زيد بن ثابت[4].

---

(١) عبارة مكي في الإبانة ٥٧: «ولأنا لا نقطع أنها قراءة ابن مسعود على الحقيقة إذ لم يصحبها إجماع». وهي أدق، وأرفق.

(٢) في الإبانة ٥٧: «لأنها خارجة عن الإجماع منقولة بخبر الآحاد، والإجماع أولى من خبر الآحاد؛ ولأنا لا نقطع أنها قراءة ابن مسعود على الحقيقة؛ إذ لم يصحبها إجماع».

(٣) في المخطوطة: وكذلك. والصواب ما أثبتناه انظر الإبانة ٥٧.

(٤) في الإبانة ٥٤: واخْتُلِفَ في الحرف الذي كتب عليه المصحف، فقيل: حرف زيد بن ثابت، وقيل حرف أبي بن كعب؛ لأنه على العرضة الآخرة التي قرأ بها رسول الله - ﷺ -. وعلى الحرف الأول أكثر الرواة. وقال البغوي في شرح السنّة: يقال إن زيد بن ثابت شهد العرضة الأخيرة التي بُيِّنَ فيها ما نسخ، وما بقي، وكتبها لرسول الله - ﷺ -، وقرأها عليه، وكان يقرىء الناس بها حتى مات؛ ولذلك اعتمده أبو بكر وعمر وولاّه عثمان كَتْبَ المصاحف. الإتقان ١/٥٠. وقول البغوي هذا مأخوذ من قول أبي عبد الرحمن السلمي حيث قال: كانت قراءة أبي بكر، وعمر، وعثمان، وزيد بن ثابت، والمهاجرين، والأنصار واحدةً كانوا يقرءون القراءة العامة، وهي القراءة التي قرأها رسول الله - ﷺ - على جبريل مرَّتين في العام الذي قبض فيه، وكان زيد قد شهد العرضة الأخيرة، وكان يقرىء الناسَ بها حتى مات، ولذلك اعتمده الصديق في جمعه وولاّه عثمان كَتْبَةَ المصاحف. انظر البرهان ١/٢٣٧. قلت وهذا كله يؤيد خلاف ما رجَّحه المصنف.

باب الأصول الدائرة في استعمال القراءة[1].

أولها: التسمية، والبسملة قطع الجمهور بترافدهما[2]. ولو قيل: إن التسمية عبارةٌ عن ذكر اسم الله مطلقاً لكان حَسَناً[3].

الثاني: المد[4] وهو طبيعي، وعرضي فالطبيعي ما لم يتم الحرف بدونه[5]، والعرضي ما عرض زائد عليه/لعلة كالهمز ونحوه. ٥/ب

الثالث: المط، **والرابع**: المطل، وهما عبارتان عن المد.

الخامس: اللين[6] وهو الجاري مع المد من صوت القارىء ممزوجاً بمده طبعاً، وارتباطاً لا ينفك أحدهما عن الآخر، وهو أخصُّ من المد لإطلاقه على المد الطبيعي من «قَوْلْ»، ونحوه؛ فكل حرف مد حرف لين، ولا عكس.

---

(١) كثير من هذه الأصول مستفاد مما ذكره أبو الأصبغ الإشبيلي في رسالته «مقدمة في أصول القراءات».

(٢) انظر الكشف ١/١٤ ومقدمة في أصول القراءات ورقة ١ أ.

(٣) وجه استحسانه أن البسملة أصبحت في العرف تطلق على «بسم الله الرحمن الرحيم» دون غيرها من الذكر يقال: بَسْمَلَ الرجل إذا قال: بسم الله. ويقال لمن قال: بسم الله: بسمل. قال عمر بن أبي ربيعة:

لقد بَسْمَلَتْ ليلى غداةَ لقيتُها ... فيا حبذا ذاك الحديثُ المبسمَلُ

انظر القرطبي ١/٩٧.

(٤) المد هو طول زمان صوت الحرف، فليس المد حرفاً، ولا حركة، ولا سكوناً بل هو شكل دال على صورة غيره كالغنة في الأغن، فهو صفة للحرف. انظر الإتحاف ٣٧.

(٥) يقسم علماء اللغة المحدَثون الأصوات إلى قسمين أصوات لين، وأصوات ساكنة، فحروف المد يسميها المحدَثون أصوات لين طويلة، ويسمون الحركات الثلاث أصوات لين قصيرة. أما القسم الثاني فهو باقي الأصوات مثل الباء، والعين، واللام إلخ... وأصوات اللين بطبيعتها أطول من الأصوات الساكنة بمعنى أنها تستغرق من الوقت أثناء النطق أكثر من الأصوات الساكنة فالدال في الإنجليزية مثلاً تستغرق ٠,٥ من الثانية على حين أن صوت اللين (A) يستغرق مدة أطول هي حوالي ٠,٤٣ من الثانية. انظر الأصوات اللغوية ١٥٥. وبهذا الاعتبار سمى علماؤنا الأقدمون النطق بحرف من أحرف اللين مداً طبيعياً.

(٦) مد اللين يكون في الواو، والياء إذا سُكِّنتا، وكان ما قبلهما مفتوحاً، ويصدق اللين على حرف المد فيقال: حرف مد، ولين بخلاف العكس، فلا يوصف اللين بالمد، وذلك نحو بَيْت - خَوْف - نوم - بشرط الوقف على آخر الكلمة، ويصح في الياء والواو حينئذ أن تمدا حركتين، أو أربع حركات، أو ست حركات، وأفضلها الأول.

السادس: القصْر، وهو عبارة عن المد الطبيعي الذي [يقوم][1] به جسم الحرف، ويتم به وِزَانُه.

السابع: الاعتبار[2] عبارة عن القصر عند من اعتبر حرف المد، واللين، فقصره إن انفصل عن الهمز الذي بعده، ومده إن اتصل بها فسمي اعتباراً بهذا النظر، وهذا صنع ابن كثير[3]، والسوسي[4]، وعيسى[5]، وأبي عمرو[6] في طريق عنهما[7].

الثامن: التمكين أطلقه بعضهم على القصر أيضاً باعتبار كونه أمكن في الحركة، وأطلقه الأكثر على المد العرضي، وهو أصح استعمالاً، وأشهر اصطلاحاً، فيدخل فيه المد في نحو: «قالوا وأقبلوا»[8] و«الذي

(١) في المخطوطة [تقوم].

(٢) الاعتبار لقب من ألقاب المد المنفصل، ذلك أن من القراء من لا يفرق بين المتصل والمنفصل في المد، ومنهم من يفرق، فلا يمد حرف المد إذا كان الهمز في كلمة أخرى، ويمده إن كانا في كلمة واحدة وعلى قول هذا الفريق سمي المنفصل اعتباراً. انظر النشر ٣١٦/١، والإتحاف ٣٨.

(٣) هو عبد اللّٰه بن كثير بن المطلب أبو معبد المكي إمام أهل مكة في القراءة وأحد القراء السبعة من أجلِّ من أخذ عنه أبو عمرو بن العلاء، توفي سنة ١٢٠هـ. وقد عاش ٧٥ سنة. انظر معرفة القراء الكبار ٧١/١.

(٤) صالح بن زياد بن عبد الله بنِ إسماعيل أبو شعيب السوسي مقرىء ضابط أخذ القراءة عن أبي محمد اليزيدي، وهو من أجلِّ أصحابه، وعنه أخذ قراءة أبي عمرو وتوفي سنة ٢٦١ وقد قارب السبعين. انظر غاية النهاية ٣٣٢/١.

(٥) هو عيسى بن مينا بن وردان الزرقي مولى بني زهرة الملقب بقالون قارىء أهل المدينة، ونحويُّها؛ يقال إنه كان ربيب نافع، وقد اختص به كثيراً، وهو الذي لقبه بقالون لجودة قراءته، وهو مع ورش أشهر رواة نافع. انظر طبقات القراء ١٦٥/١.

(٦) هو زبان بن العلاء التميمي المازني البصري أحد القراء السبعة، كان أحد أعلام العربية مع الصدق، والزهد، والثقة، وهو أحد شيوخ سيبويه، وأحد تلامذة ابن كثير المكي. قال أبو عبيدة: كانت دفاتر أبي عمرو ملء بيت إلى السقف، ثم تنسك، فأحرقها، وتفرَّد للعبادة. توفي سنة ١٥٤. انظر في ترجمته طبقات القراء ٢٨٨/١.

(٧) ما ورد عن قالون في هذا فهو من طريق الحلواني، وما ورد عن أبي عمرو في هذا، فهو عن طريق السوسي، وأصحابه انظر الكشف ٥٦/١.

(٨) يوسف/٧١.

يوسوس»[1]، ونحوهما[2].

التاسع: الاتساع، وهو إتمام حكم مطلوب لتضعيف الحركة قبل الهمز عند من يقرأ به فتنقلب ألفاً.

قال أبو [الأصبغ][3]: وقد يُعَبَّر به عن المجيىء بكمال الحركة من غير اختلاس[4]. وهو قريب مما قبله.

العاشر: الإدغام، وهو لغة إدخال شيء في شيء[5]، واصطلاحاً جعل الحرفين حرفاً مشدداً، وصيرورته كذلك، [و][6] جعلُ المراد إدغامُه كالمدغم فيه، فإذا تماثلا، وتحرك الأول/ كان جائزاً الإدغام[7]، وإن سُكِّن ٦/أ كان واجب الإدغام[8]؛ فإن بقي نعت من نعوت المدغم فليس الإدغام

(١) الناس/٥.

(٢) قال في نهاية القول المفيد ١١١: «ومعنى التمكين أنه يجب على القارىء أن يفصل بين الواوين، أو الياءين بمدة لطيفة بمقدار المد الطبيعي حذراً من الإدغام أو الإسقاط وهو معنى قول أبي علي الأهوازي: المثلان: إذا اجتمعا وكانا واوين قبل الأولى منهما ضمة، أو ياءين قبل الأولى منهما كسرة، فإنهم أجمعوا على أنهما يمدان قليلاً أي طبيعياً، ويُظهران بلا تشديد ولا إفراط».

(٣) في المخطوطة [أصبغ] والأظهر ما أثبتناه. وأبو الأصبغ هو عبد العزيز بن علي بن محمد بن سلمة أبو الأصبغ الإشبيلي المعروف في بلده بابن الطحان، قرأ القراءات على أبي العباس بن عيسون، وشريح بن محمد، له مؤلفات عدة من جملتها: مرشد القاري. توفي بعد ٥٦٠ بحلب انظر في ترجمته طبقات القراء ١/٣٩٥.

(٤) انظر مقدمة في أصول القراءات ورقة ١/ب.

(٥) قال في تاج العروس (مادة دغم) أدغم الفرس اللجام أدخله في فيه، وأدغم اللجام في فمه كذلك. وقد بالغ بعضهم فجعل إدغام الحرف في الحرف أصلاً أخذوا منه إدغام الفرس اللجام، وهذا بعيد. انظر القاموس المحيط (مادة دغم).

(٦) ما بين المعقوفين ليس في المخطوطة.

(٧) وهذا ما يسميه القراء بالإدغام الكبير، وأكثر من يستعمل هذا النوع من الإدغام في قراءته أبو عمرو بن العلاء، وذلك نحو قوله تعالى: «ومن يبتغْ غير الإسلام ديناً» آل عمران: ٨٥؛ وقوله تعالى: ﴿ لا أبرحْ حتى أبلغ مجمع البحرين ﴾ الكهف: ٦٠. انظر النشر ١/٢٨٠. ويلاحظ أن القارىء يحذف الحركة من الحرف المدغم، ثم يدغمه فيما بعد.

(٨) وهو ما يسمى بالإدغام الصغير. قال ابن الجزري: «كل حرفين التقيا أولهُما ساكن وكانا مثلين أو جنسين وجب إدغام الأول منهما لغة، وقراءةً. انظر النشر ٢/١٩.

صحيحاً، وهو بالإخفاء أشبه[1]. وأطلقه عليه المحققون كأبي العباس[2] وصاحبه [أبي الأصبغ][3]، وغيرهما.

الحادي عشر: الإظهار، وهو ضده حكماً، وتوجيهاً، وصفته: النطق بكل من الحرفين بعد صيرورتهما جسماً واحداً على كمال زنته، وتمام بنيته[4].

الثاني عشر: البيان وهو بمعناه.

الثالث عشر: الإخفاء، وهو في الغنة[5]، عند النون الساكنة لفظاً[6]؛ ليدخل التنوين، وذلك إذا لم يلق حرف حلق[7]، وفي الخاء، والغين

---

(١) جعل مكيٌّ في الرعاية ٢٢٩ ما مال المصنف إلى تسميته إخفاءً إدغاماً فيه نقص نحو «من يؤمن»، ونحو «أحطت»، ونحو «ألم نخلقكم» وهذا هو الأشهر عند القراء. وقال البنَّا في الإتحاف ٣٢: «وما ذُكِرَ من أن الإدغام إذا صاحبته الغنة يكون إدغاماً ناقصاً هو الصحيح في النشر، وغيره خلافاً لمن جعله إخفاء، وجعل إطلاق الإدغام عليه مجازاً كالسخاوي؛ ويؤيد الأولَ وجودُ التشديد فيه؛ إذ التشديد ممتنع مع الإخفاء.

(٢) هو أحمد بن خلف بن عَيْشُون بن خيار أبو العباس الجُذامي الإشبيلي يعرف بابن النحاس أحد القراء المجوِّدين قرأ على عبد الله بن محمد بن شريح، له تأليف في الناسخ والمنسوخ توفي في رجب سنة ٥٣١. انظر طبقات القراء ١/٥٢.

(٣) في المخطوطة [أبو أصبغ]. قال أبو الأصبغ: «فإن جاء نص بإبقاء نعت من نعوت الحرف المدغم فليس ذلك الإدغام بإدغام صحيح؛ لأن شروطه لا توجد فيه، وهو بالإخفاء أشبه، وقد أطلق هذا الاسم بعض العلماء، وهو قول شيخنا أبي العباس رحمه الله. انظر مقدمة في أصول القراءات ورقة ٢/أ.

(٤) هذا التعريف للإظهار متابع فيه المصنف لأبي الأصبغ كما في «مقدمة في أصول القراءات» ورقة ٢/أ. وهما في هذا منطلقان من تصوُّر يقضي بأن الإظهار هو فكُّ المدغم من المدغم فيه. ولو قيل: إن الإظهار هو إخراج الحرف الساكن من مخرجه من غير غنة في المظهر لكان أولى. انظر نهاية القول المفيد ١١٧.

(٥) في المخطوطة كلمة (إذا) بعد [عند] وهي مُقْحَمة.

(٦) ذكر كلمة (لفظاً)؛ ليشمل الحكم كلًّا من النون الساكنة والتنوين؛ لأن التنوين نون تلفظ ولا تكتب.

(٧) يُفْهَم من عبارة المصنف أن الغنة هي المخفاة. والصواب أن النون الساكنة هي التي تخفى، والذي يبقى هو صفة من صفاتها، وهي الغنة، ثم إن قوله: إذا لم يلق حرف حلق» غير مانع وكان عليه أن يقول: إذا لاقى حرفاً من حروف الإخفاء حتى لا تدخل حروف الإدغام =

المعجمتين، والـراء، واللام خـلافٌ للجمهـور والمشهـور. عـدم الغنـة عندها[1].

قال أبو أصبغ: وقد يعبر به عن الاختلاس[2].

قلت: لأنه إخفاء عن الحركة بالنسبة إلى إكمالها.

الرابع عشر: القلب: وهو إبدال النون، والتنـوين قبل البـاء ميماً خالصةً[3] «كسميع بصير».

الخامس عشر: التسهيل، [، وهو][4] صرف الهمزة عن حدها نطقاً، وهو ثلاثة أضرب.

أولها: بَيْنَ بَيْنَ، وهو إيجاد حرف بين همزةٍ، وحرفِ مد[5].

والثاني: الحذف رأساً كَيَسَال.

= والإقلاب، ولكنَّ روم الاختصار هو الذي دفعه إلى ذلك.

(1) جمهور القراء على عدم الإخفاء عند الخاء، والغين، وعلى الإدغام من غير غنة عند كل من الراء واللام؛ وقد قرأ أبو جعفر المدني ـ أحد العشرة ـ بالإخفاء عند الغين والخاء. أما بالنسبة للإدغام بغنة عند الراء، واللام فالظاهر أن كثيراً من أهل الأداء روى ذلك عن أكثر أئمة القراءة كنافع، وابن كثير، وأبي عمرو، وابن عامر. ولكن الذي عليه العمل عند أئمة قراء الأمصار هو الإدغام بغير غنة كما فصَّل ذلك ابن الجزري في النشر ٢٢/١.

(٢) قال أبو الأصبغ: «ويستعمل الإخفاء أيضاً عبارة عن إخفاء الحركات وهو نقصان تمطيطها بما قد خصَّه النص منها. انظر مقدمة في أصول القراءات ورقة ٢/أ. وهذا الذي يعبر عنه أحياناً بإخفاء الحركات هو الاختلاس كما رُوِي ذلك عن أبي عمرو في قوله ـ تعالى ـ: ﴿ إلى بارِئكم ﴾ البقرة: ٥٤. حيث روي عنه اختلاس كسرة الهمزة كما روي عنه الإسكان، والإشباع، وقد اختار ابن مجاهد الاختلاس؛ لأنه أشبه بمذهب أبي عمرو. انظر السبعة ١٥٤.

(٣) قال بعضهم: هو عبارة عن قلبٍ مع إخفاء وذلك لأن غنة الميم تكون ظاهرة.

(٤) ما بين المعقوفين ليس في المخطوطة.

(٥) قال سيبويه في الكتاب ٥٤١/٣: «اعلم أن كل همزة مفتوحة كانت قبلها فتحة فإنك تجعلها إذا أردت تخفيفها بين الهمزة، والألف الساكنة، وإذا كانت الهمزة منكسرة، وقبلها فتحة صارت بين الهمزة، والياء الساكنة، وإذا كانت الهمزة مضمومة، وقبلها فتحة صارت بين الهمزة، والواو الساكنة». اهـ. بتصرف يسير. وانظر كذلك الكشف ٧٧/١.

الثالث: البدل المحض، وهو إبدالها إن انضم ما قبلها واواً كيُوَيِّد، أو انكسر ياءً كإيتِ، أو انفتح ألفاً كيَاتي[1].

السادس عشر: التخفيف، وهو بمعنى التسهيل[2]؛ ويستعمل عبارة عن حذف صلة الهاء/في «عليه»، ونحوها[3]، وعُبِّر به غالباً عن فكِّ المشدد[4]. ٦/ب

السابع عشر: التشديد، وهو ضده في العبارة الآخرة[5].

الثامن عشر: التثقيل: قال أبو الأصبغ في كتاب المرشـد هو رد الصلات إلى الهاءات[6]. فظهر لي أنه إنما سمي [ثقلاً][7] بالنسبة إلى الهاءات المختلسة؛ إذ هو أسهل على النطق[8]. وقال بعض أهل هذا الشأن: التشديد والتثقيل واحد.

وقطع الجعبريُّ في العُقُود بالفرق. فالظاهر أن التشديد أخص؛ لأنه

---

(١) قال سيبويه: «وإذا كانت الهمزة ساكنة، وقبلها فتحة فأردت أن تخفف أبدلت مكانها ألفاً، وذلك قولك في رأس وبأس وقَرَأْتُ: راس وباس وقرات، وإن كان ما قبلها مضموماً، فأردت أن تخفف أبدلت مكانها واواً، وذلك قولك في الجُؤْنة، والبُؤْس، والمُؤْمن: الجُونة، والبُوس، والمُومن. وإن كان قبلها مكسوراً أبدلت مكانها ياءً، وذلك الذِّئْب والمِئْرة: ذيب وميرة. الكتاب ٣/٥٤٣. وذكر كذلك في الصفحة نفسها أن الهمزة المفتوحة المضموم ما قبلها تخفف بإبدالها واواً نحو الجُؤَن تقول فيها الجُوَن.

(٢) لا يخفى أن تخفيف الهمزة أعم من تسهيلها، لأنه يشملُ الإبـدال، والحذف، والنقـل والتسهيل.

(٣) انظر الكشف ١/٤٣. وأشهر من روي عنه وصل هاء الضمير بحرف من القراء السبعة ابن كثير، وقد روي ذلك عن غيره في بعض الكلمات.

(٤) انظر مقدمة في أصول القراءات ٢/ب.

(٥) يقصد أن التشديد ضد التخفيف الذي تحدث عنه. وقال أبو الأصبغ في مقدمة في أصول القراءات ٢/ب: «والتخفيف عبارة عن معنى التسهيل، وعبارة عن حذف الصلات من الهاءات، وعبارة عن فك الحرف المشدد».

(٦) . . . قال أبو الأصبغ في «مقدمة في أصول القراءات». ورقة ٢/ب: والتثقيل عبارة عن رد الصلات إلى الهاءات. وهذه المقدمة هي المقدمة الثانية من مرشد القاري الذي أشار إليه المصنف.

(٧) في المخطوطة [ثقـل].

(٨) مراده أن الاختلاس أسهل في النطق.

حبسُ محل النطق، وهو مُخْرَج الحرف المنطوق به مشدداً.

والتثقيل: يطلق عليه لثِقَلِه على الناطق، ويطلق أيضاً على رد صلة الميم قياساً[1]؛ فكل تشديد تثقيل، ولا عكس.

فإن قيل: لا يصح قياس الهاء على الميم في هذا الحكم؛ لأن مرجعها إلى الاختلاس ومرجعُ الميم إلى السكون بدليل عدم ورود النقل باختلاس ميم الجمع، وإنما الخلاف فيها دائر بين الصلة، والسكون[2]؟.

قلت الجواب عنه من وجهين: أحدهما قطعُ النظر عن الأصـل؛ والكلام إنما هو في مُوجِب الثقل، وهو حصول الزيادة على الأصل مطلقاً؛ والجامع بينهما المسوغ للقياس كون كل منهما أثقلَ على الناطق مما كان عليـــه أولاً.

إذ المختلس يزيد في الحركة؛ ليُتِمَّ حرفَ مد، والمسكِّن يُحرِّك، ثم يمـدُّ الحركـة؛ ليُصَيِّرهـا حرفـاً؛ ففي كل من الفعلين زيـادة كلفة؛ فثقلت/حينئذ صلةُ الميم لوجود الزيادة كما ثقلت صلة الهاء لوجود الزيادة. ٧/أ

[الوجه الثاني: على تقدير النظر[3] إلى الأصل المرجوع إليه في الهاء، والميم، فالتعبير بالتثقيل عن صلة الميم الجمعية أولى من التعبير به عن صلة الهاء]، ويشهد لذلك أن صلة الميم تحتاج إلى حركة أولاً؛ إذ

---

(١) جمهور قراء الحجاز كابن كثير وأبي جعفر وابن محيص ونافع في رواية عنه يصلون الميم بواو في نحو: «أنعمتَ عليهم غير المغضوب عليهم» ونحو «ومما رزقناهم ينفقون» البقرة: ٣ فيقولون في عَلَيْهِم عليهمو وفي رزقناهمْ رزقناهموا. ولا ريب أن المتكلم يُحسُّ بشيء من الثِقَل عند إلحاقه لحرف المد بالميم؛ فالمصنف لم يُبْعِدْ حين ألحق صلة الميمات بصلة الهاءات.

(٢) انظر في مذاهب القراء في صلة ميم الجمع الإتحاف ١٢٤.

(٣) كانت عبارة المخطـوطة بين المعقوفين على الصورة التالية: «الوجه الثاني على تقدير النطق إلى الأصل المرجوع إليه؛ فالهاء والميم يسوغ ذلك التغيير بالتثقيل عن صلة الميم الجمعية أولى من التعبير به عن صلة الهاء». وقد لاحظنا عدم استقامة العبارة، فصرنا إلى ما نظنه أقرب إلى تأدية مراد المؤلف.

الميم تكون ساكنة في الأصل، ثم بعد حصول صورة الحركة تأتي بالصلة؛ وصلة الهاء تكون الحركة فيها موجودة قبل صلتها؛ فالصلة في الميم أثقل؛ إذ الناطق يتكلف أمرين: أحدهما التحريك، والثاني صلةُ الحركة؛ والناطق بصلة الهاء يتكلف الصلةَ لا غيرُ لوجود الحركة قبل.

وما زاد التكلف له كان أثقلَ، وما كان أثقل، فالتعبير عنه بالثقل أولى من التعبير به عما دونه في الثقل، وأقرب حقيقة.

التاسع عشر: [التتميم][1]، وهو عبارة عن التثقيل غير أنهم جعلوه مخصوصاً بصلة الميمات[2].

العشرون: النقل[3] وهو الحذف المذكور في أضرب التسهيل سالفاً، ونَظَم عبارتَه قومٌ [بنقل][4] حركة الهمزة إلى الساكنة قبلها؛ فإن كانت الهمزة مفتوحة فتح الساكنَ، أو مضمومة ضمَّ الساكنَ، أو مكسورة كسر كالارض و «مَنَ أسَّسَ» [5] والإيمان.

الحادي والعشرون: التحقيق[6]، وهو ضد التسهيل، وهو الإتيان بالهمز على صورته كاملَ الصفة من مُخْرَجِه.

---

(١) في المخطوطة التميمي والصواب ما أثبتناه.

(٢) انظر مرشد القاري المقدمة الثانية ٢ ب.

(٣) تشير عبارة سيبويه في الكتاب ٥٤٨/٣ إلى أن هذا النوع من تخفيف الهمز يفعله أهل نجد حيث قال بعد الحديث عن النقل: واعلم أن الهمزة إنما فعل بها هذا من لم يخففها؛ لأنه بَعُدَ مُخْرَجُها. . .». والمعلوم أن الهمز ظاهرة بدوية كانت فاشية في نجد.

(٤) في المخطوطة نقل.

(٥) التوبة: ١٠٩.

وقد أخذ بهذا النوع من التخلص من الهمز ورش راوي نافع قال البنا في الإتحاف ٥٩/ : «واعلم أن ورشاً من طريقيه اختصَّ بنقل حركة همزة القطع إلى الحرف الساكن الملاصق لها من آخر الكلمة التي قبلها، فيحرك الساكن بحركة الهمزة، وتسقط الهمزة بشرط أن يكون الساكن غير حرف مد سواء كان تنويناً، أم لام تعريف، أم غير ذلك أصلياً، أو زائداً. . .».

(٦) قلت كان الأجدر بالمؤلف رحمه الله أن يشير إلى معنى آخر للتحقيق يَرِدُ عند القراء حيث يعدُّونه نوعاً من أنواع القراءة. قال ابن الجزري في النشر ٢٠٥/١: أما التحقيق فهو مصدر =

٧/ب **الثاني والعشرون**: /الإرسال: وهو تحريك ياء الإضافة بالفتح، وعبَّر المتأخرون عنه بالفتح؛ والأول أجود؛ لاستغناء المعبَّر به عن التنصيص على محل الفتح؛ إذ التعبير بالإرسال [يخصصه][1] بياء الإضافة عرفاً.

الثالث والعشرون: الإمالة. قال أبو الأصبغ[2]: هي ضد الفتح. قلت: ولهذا عَبَّر عنها بالكسر[3]؛ وهي ضربان: أحدهما الكبرى، وهي المرادة عند الإطلاق؛ وحدُّها: نطق بألف خالصة[4] فتصرف إلى الكسر [كثيراً][5]. والثاني: الصغرى، ويعبَّر عنها بالتقليل، وبين بين[6]؛ وحدُّها: النطق بألف منصرفة إلى الكسر قليلاً.

الرابع والخامس والعشرون[7]: البطح، والإضجاع، وهما عبارتان قديمتان عن الإمالة الكبرى[8].

السادس والعشرون: التغليظ، وهو سِمَن يعتري[9] الحرفَ المرادَ

= من حققت الشيء تحقيقاً إذا بلغت يقينه، ومعناه: المبالغةُ بالشيء على حقه من غير زيادة فيه، ولا نقصان منه. إلى أن قال: وهو عندهم عبارة عن إعطاء كل حرف حقه من إشباع المد، وتحقيق الهمزة، وإتمام الحركات إلخ. فقد جعل تحقيق الهمزة مظهراً من مظاهر قراءة التحقيق.

(١) في المخطوطة تخصصه.

(٢) انظر مرشد القاري المقدمة الثانية ٣ أ.

(٣) عرف كثير من النحاة والقراء الإمالة بأنها: أن تنحو بالفتحة نحو الكسرة، والألف نحو الياء كثيراً. انظر النشر ٢/٢٩ والإتحاف ٧٤ والمقتضب ٣/٤٢.

(٤) في تعريف المؤلف قصور؛ لأن الإمالة قد تكون في الألف، وقد تكون في الفتحة نحو «الضرر»، و«رأفة» وما شاكل ذلك.

(٥) في المخطوطة «كسراً»، والصواب ما أثبتناه.

(٦) من أسماء الإمالة الصغرى كذلك التلطيف.

(٧) في المخطوطة توجد كلمة [الإمالة] قبل كلمة البطح، وهي مقحمة.

(٨) انظر النشر ٢/٢٩ ويعبرون عن الإمالة بالإشباع، والألف المعوج، واللَّي. انظر الإمالة في القراءات واللهجات ٣٦.

(٩) في المخطوطة بعد كلمة يعتري كلمة [الكبرى] وهي زائدة.

تغليظه[1]؛ فيملأ الفم حال النطق؛ والتفخيم بمعناه[2].

السابع والعشرون: الترقيق، وهو نحول يعتري الحرف على ضدِّ ما قبله[3]، وهو ضربان: أحدهما يدخل على المفتوح كالإمالة، والآخر يدخل على غير المفتوح كالراءات فكل إمالة ترقيق، ولا عكس.

الثامن والعشرون: الروم، وهو إذهاب أكثر الحركة، وإبقاء جزء منها حال الوقف[4]؛ و[فائدته][5] الإعلامُ بأصل الحركة؛ ليرتفعَ جهالةُ السامع[6].

التاسع والعشرون: الإشمام، وهو ضم الشفتين عند الوقف من غير صوت دليلاً على ضم الموقوف/عليه؛ ومن ثم اختص بالمضموم ٨/أ والمرفوع[7]، والروم يستعمل فيهما، وفي الكسر والجر؛ ولم يستعمل في

---

(١) قال ابن الجزري في النشر ٢/١٠٧: تغليظ اللام تسمينها لا تسمين حركتها.

(٢) اصطلح القراء على إطلاق التفخيم في الراءات، والتغليظ في اللامات. انظر النشر ٢/٨٧.

(٣) وافق المصنفُ أبا عمرو الداني وبعضَ المغاربة في جعل الإمالة نوعاً من الترقيق، وهو أمر لا يراه بعض القراء؛ فقد قال ابن الجزري: وقد عبَّر قوم عن الترقيق في الراء بالإمالة بين اللفظين، وهو تجوّز؛ إذ الإمالة أن تنحو بالفتحه إلى الكسرة، وبالألف إلى الياء؛ والترقيق إنحاف صوت الحرف، فيمكن اللفظ بالراء مرققة غير ممالة، ومفخمة ممالة، وذلك واضح في الحسِّ والعيان، وإن كان لا يجوز روايةً مع الإمالة إلّا الترقيق. انظر النشر ٢/٨٧.

(٤) انظر النشر ٢/١١٧.

(٥) في المخطوطة [فائدة] والصواب ما أثبتناه.

(٦) قال ابن الجزري: قالوا: فائدة الإشارة في الوقف بالروم، والإشمام هي بيان الحركة التي تثبتُ في الوصل للحرف الموقوف عليه؛ ليظهر للسامع، أو للناظر كيف تلك الحركة الموقوف عليها، وهذا التعليل يقتضي استحسان الوقف بالإشارة إذا كان بحضرة القارىء من يسمع قراءتَه، وإلّا فلا يتأكد الوقف بالروم، أو الإشمام إذ ذاك؛ لأنه غير محتاج أن يبين لنفسه. انظر النشر ٢/١٢١.

(٧) انظر الكشف ١/١٢٢. وهناك نوع آخر من الإشمام يجري في الحركات القصيرة وقد عرفَّه بعض النحاة بأنه النطق بحركة تامة مركبة من حركتين إفراداً، لا شيوعاً، جزء الضمة مقدم، وهو الأقل يليه جزء الكسرة، وهو الأكثر. انظر التصريح ١/٢٩٤. وقد أخذ بهذا النوع من الإشمام الكسائي أحد القراء السبعة في أفعال ثلاثية انقلب الحرف الثاني منها إلى ياء في =

الفتح، ولا في النصب خلافاً لمن شذَّ به من أهل الأداء[1].

واستعملها أبو بشر سيبويه[2] في الحركات كلها[3].

الثلاثون: الاختلاس، وهو إسراع بالحركة ليحكمَ السامعُ بذهابها، وهي كاملة الوزنِ، والصفة[4].

الحادي والثلاثون: الاختطاف، وهو بمعناه.

= الفعل الماضي عند بنائها للمجهول وذلك في «قيل» و«سيق»، و«جيىء»، و«سيىء». انظر المفردات السبع ٣٦٦.

وهناك نوع ثالث من الإشمام، وهو ما سمّاه سيبويه بالأحرف الفرعية، وعدَّ منها الهمزة التي يُنْطَق بها بين بين، والألف التي تمال إمالة شديدة، والشين التي كالجيم. انظر الكتاب ٤/٤٣٢. وقد كان الكسائي كذلك يُشِمُّ الصاد صوتَ الزاي وذلك إذا جاءت الصادُ ساكنةً وبعدها دال نحو: أصْدَق وتصْدية واصْدع ونحوها. انظر المفردات السبع ١٥٣.

(١) قال الأشموني في شرحه على الألفية ٤/٢١٠: «وإن كان غيرها جاز أن يوقف عليه بالإسكان، وهو الأصل، وبالروم مطلقاً أعني في الحركات الثلاث، ويحتاج في الفتحة إلى رياضة لخفة الفتحة؛ ولذلك لم يجزه أكثر القراء في المفتوح؛ ووافقهم أبو حاتم.

(٢) هو عمرو بن عثمان بن قنبر مولى بني الحارث بن كعب يكنى أبا بشر، وأبا الحسن، ومعنى سيبويه بالفارسية رائحة التفاح، شيخ النحويين، وإمام مدرسة البصرة أخذ عن الخليل، ويونس، وعيسى بن عمر؛ وكل من جاء بعده من النحويين فهو عالة عليه. انظر في ترجمته إنباه الرواة ٢/٣٤٦ وتاريخ بغداد ١٢/١٩٥.

(٣) انظر الكتاب ٤/١٧١. قال ابن الجزري في النشر ٢/١٢٢: تظهر فائدة الخلاف بين مذهب القراء، والنحويين في حقيقة الروم في المفتوح، والمنصوب غير المنون؛ فعلى قول القراء لا يدخل على حركة الفتح؛ لأن الفتحة خفيفة فإذا خرج بعضُها خرج سائرها؛ لأنها لا تقبل التبعيض كما يقبله الكسر، والضم بما فيهما من الثقل؛ والروم عندهم بعض حركة، وعلى قول النحاة يدخل على حركة الفتح كما يدخل على الضم، والكسر؛ لأن الروم عندهم إخفاء الحركة فهو بمعنى الاختلاس، وذلك لا يمتنع في الحركات الثلاث.

(٤) قال سيبويه الكتاب ٤/٢٠٢: «وأما الذين لا يُشْبعون، فيختلسون اختلاساً، وذلك قولك: يضربها، ومن مأمنك يسرعون في اللفظ، ومن ثم قال أبو عمرو: «إلى بارئكم» البقرة: ٥٤. ويدلك على أنها متحركة قولهم: من مأمنِك فيبيِّنون النون؛ فلو كانت ساكنة لم تُحقِق النون، ولا يكون هذا في النصب؛ لأن الفتح أخف عليهم كما لم يحذفوا الألف حيث حذفوا الياءات؛ وزنة الحركة ثابتة كما تثبت في الهمزة حيث صارت بين بين». وانظر السبعة ١٥٤ وما بعدها.

الثاني والثلاثون: الإشباع[1] وهو ضدهما، و[سبق][2] معناه في الاتساع. والله أعلم.

فصل الحركات رفعٌ، ونصبٌ، وجرٌ؛ وصفة النطق بكل منهن أن تأتي بها على النصف من أمها[3].

فاتساع كل من الحركات مؤد إلى صيرورتها حرفاً، وذلك نحوٌ قبيحٌ وزيادةٌ في كلام[4] الله تعالى.

والحركات الثلاث على درجات أربع:

الأولى: الكمال، وهو النطق بالحركة على وجهها المذكور سالفاً[5] حتى يصرفها عن ذلك صارفٌ صحيح.

---

(١) قال سيبوية: «فأما الذين يشبعون، فيمططون؛ وعلامتها واو، وياء، وهذا تحكمه لك المشافهة، وذلك قولك: يضربُها، ومن مأمنِك. الكتاب ٤/٢٠٢. وانظر حجة أبي زرعة ٩٧.

(٢) في المخطوطة [يسبق] والصواب ما أثبتناه. وانظر الأصل التاسع.

(٣) قال ابن جني في سر الصناعة ١/١٩: «اعلم أن الحركات أبعاض حروف المد، واللين، وهي الألف، والواو، والياء، فكما أن هذه الحروف ثلاثة، فكذلك الحركات ثلاث، وهي الفتحة، والكسرة، والضمة: فالفتحة بعض الألف، والكسرة بعض الياء، والضمة بعض الواو، وقد كان متقدمو النحويين يسمُّون الفتحة الألف الصغيرة، والكسرة الياءَ الصغيرة، والضمةَ الواوَ الصغيرة، وقد كانوا في ذلك على طريق مستقيمة». وقد ساق مكي في الرعاية ٨١ ـ ٨٤ خلافاً بين النحويين في الحركات الثلاث هل هي مأخوذة من حروف المد، واللين، أو أن حروف المد، واللين مأخوذة من الحركات على ثلاثة أقوال؛ الثالث منها أن حروف المد لم تؤخذ من الحركات ولا الحركات أخذت من حروف المد. وقال مكي: إنه قول صحيح إن شاء الله.

وقد أثبتت الدراسة التشريحية أن الخلاف بين حروف المد، والحركات ليس خلافاً في الكمية فقط، وإنما في الكيفية كذلك فموقع اللسان مع إحدى العلتين المتقابلتين، مختلف قليلاً. انظر دراسة الصوت اللغوي ٢٨٢.

(٤) كثيراً ما نسمع المبتدئين من قراء القرآن الكريم يمططون في الحركات، فيقولون في «قال»: قالا، وفي «يقول» يقــولو وهكذا؛ وهــم إنما يفعلون ذلك حتى يتمكنوا من معرفة قراءة الكلمة التي بعدها. ولا ريب أن هذا محظور في القراءة وكلام العرب.

(٥) أي من استغراقها لنصف المدة الزمنية التي تستغرقها حروف المدِّ عادة.

الثانية: الاختلاس؛ وذُكِر بيانُه[١].

الثالثة: الإخفاء، وهو القصد إلى نقص الصوت عند النطق بحرفها[٢].

الرابعة: الروم، وقد تقدم[٣].

وهل لمقدار ما يبقى من حركته حكم الكمال أو أقل؟ على قولين: [الأول إيماء والثاني أن له حكمَ الكمال][٤] والثاني أصح.

ويجب على مبتغي التجويد الاعتناء بالحركات، والإتيان بها من غير إفراط، ولا تفريط؛ إذ القراءة كما قال زيد بن/ثابت سنّة يأخذها الأول عن الآخر[٥]. ٨/ب

فصل: السكون ينقسم إلى حي وميت[٦]؛ وهو مخصوص بالألف، والواو إذا انضم ما قبلها، والياء إذا انكسر ما قبلها؛ والألفُ[٧] الفتحُ لا يفارقها. وسمي ميتاً[٨] لعدم استعداد الناطق لهما؛ إذ ليسا بجاريين على

---

(١) انظر الأصل الثلاثين.

(٢) قال في هداية القارىء ٢٦٤: والاختلاس، أو الإخفاء هو خطف الحركة بسرعة حتى يذهب القليل، ويبقى الكثير؛ وقد قدَّر العلماء الثابت من الحركة في الاختلاس، أو الإخفاء بالثلثين، والذاهب منها بالثلث. وقال ابن الجزري: الروم عند القراء غير الاختلاس، وغير الإخفاء أيضاً، والاختلاس والإخفاء عندهم واحدٌ؛ ولذلك عبروا بكل منهما عن الآخر كما ذكروا في «أرِنا»، و«نِعِمَّا»؛ وربما عبروا بالإخفاء عن الروم أيضاً كما ذكر بعضهم في «تأمنَّا» توسعاً. ووقع في كلام الداني في كتابه التجريد أن الإخفاء، والروم واحد، وفيه نظر. انظر النشر ١٢٢/٢. وأنت ترى أن المؤلف قد فرَّق بين الاختلاس، والإخفاء.

(٣) انظر الأصل الثامن والعشرين.

(٤) في المخطوطة سَقْط وقد كان النص في الأصل هكذا [على قولين إيماء والثاني أصح] وقد أضفت ما أضفته معتمداً على ما اعتمد عليه المصنف انظر مرشد القاري المقدمة الثانية ورقة ٤ أ

(٥) في فضائل القرآن لأبي عبيد ورقة ٤٧ ب: عن زيد بن ثابت: القراءة سنّة. وذكر أبو عبيد كذلك عن عروة بن الزبير أنه قال: قراءة القرآن سنّة من السنن فاقرءوا كما أُقْرئتموه.

(٦) عرض لهذا التقسيم أبو الأصبغ في رسالة له بعنوان: الإنبـاء في تجويد القرآن ورقة ١/أ. وغالب الظن أن المؤلف أخذ هذا التقسيم عنه.

(٧) بعد كلمة الألف في المخطوطة كلمة [إذا] وهي مقحمة.

(٨) أي السكون على أحرف المد.

عضو[1]، ولا حاصلين في حيز[2].

والألف لا يعلم لها مكان يتحيَّزُ فيه من الفم، ولا يتهيأ النطق بها. والحي يتفاضل بتفاضل طبع الحرف، وصفته في القوة والضعف[3]؛ كما أن سكون الحلقية أقوى ظهوراً من سكون الشفهية؛ وذلك كما أنه إذا وُقِفَ على الساكن بالقلقلة كان حياة له [بخلاف][4] الوصل؛ لامتناع القلقلة فيه[5].

فالحاصل أن الحيَّ ما كملت ضديته لنقيضه، وهو الحركة؛ فيجب اعتماد القارىء عليه؛ ليُظْهر صيغتَه، ويُبْرز حِلْيته؛ فإن وَصَلَه بغيره بيَّنه بما يستحقه من صفاته القائمةِ بذاته.

والله الموفق، والحمد لله وحده، وصلّى الله على من لا نبيَّ بعده خيرتِه من خلقه، وسلّم تسليماً كثيراً.

---

(١) أي الواو والياء المديتان. هذا ويرى علم الأصوات الحديث أنه لا توجد فتحة قبل الألف في نحو «كتاب»، ولا ضمة في نحو: «يقول»، ولا كسرة قبل الياء في نحو «قيل»، وأن التاء من كتاب محركة بحرف المد وحده ويقال مثل ذلك في المثالين الآخرين. انظر الأصوات اللغوية ٣٩.

(٢) انظر الكتاب ٤/٤٣٥.

(٣) الحرف المستجمع لصفات القوة يكون قوياً والمستجمع لصفات الضعف يكون ضعيفاً والذي حوى من هذه وتلك يكون متوسطاً فمن الصفات القوية الجهر والشدة والاستعلاء والإطباق والصفير والقلقلة. ومن صفات الضعف الهمس والرخاوة والانفتاح واللين. والصفات المتوسطة ثلاث وهي الإصمات والذلاقة والبينيَّة أي التي بين الشدة والرخاوة.

وعلى هذا فحرف كالطاء يعدُّ قوياً، وحرف كالهاء يعد ضعيفاً؛ على حين يعدُّ اللام، والغين حرفين متوسطين.

(٤) في عبارة المخطوطة اضطراب وقد كانت على الصورة التالية: كما أنه إذا وقف على الساكن بالقلقلة كان إنما حياة له من الوصل لامتناع إلخ وقد قومتُ العبارة بما أظنه أقرب إلى مراد المؤلف.

(٥) ظاهر عبارة المصنف تفيد أن القلقلة لا تكون في الحرف إلّا في حالة الوقوف عليه، وهذا ما لا يرتضيه كثير من أئمة القراءات. قال ابن الجزري في النشر ١/٢٠٣: «وذهب متأخرو أئمتنا إلى تخصيص القلقلة بالوقف تمسكاً بظاهر ما رأوه من عبارة المتقدمين أن القلقلة تظهر في هذه الحروف بالوقف فظنوا أن المراد بالوقف ضد الوصل، وليس المراد سوى السكون فإن المتقدمين يطلقون الوقف على السكون، وقوّى الشبهة في ذلك كونُ القلقلة في الوقف العرفيِّ أبينَ، وحسبانُهم أن القلقلة حركة، وليس كذلك؛ فقد قال الخليل: القلقلة شدة الصياح، واللقلقة شدة الصوت. وانظر نهاية القول المفيد ٥٥.

الفهارس الفنية

(١)
فهرس الآيات القرآنية

رقم الصفحة

	سورة الفاتحة (١)	
آية ٧	﴿ أنعمت عليهمْ غيرِ المغضوب عليهم ﴾	٤٨
	سورة البقرة (٢)	
آية ٣	﴿ ومما رزقْناهمْ يُنْفِقون ﴾	٤٨
آية ٥٤	﴿ إلى بارِئكم ﴾	٤٦، ٥٢
آية ١٧٣	﴿ غفور رحيم ﴾	١٧٣
آية ٢٢٢	﴿ ولا تقربوهنّ حتى يَطْهُرْن ﴾	٣٠
	سورة آل عمران (٣)	
آية ٨٥	﴿ ومن يبتغِ غيرَ الإسلامِ ديناً ﴾	٤٤
	سورة التوبة (٩)	
آية ٩٩	﴿ مَن يؤمن ﴾	٤٥
آية ١٠٩	﴿ من أسس ﴾	٤٩
	سورة يونس (١٠)	
آية ٢٢	﴿ هو الذي يُسَيِّرُكم في البرِّ والبحرِ ﴾	٣٦

(٢)
فهرس القراءات القرآنية

السورة	الآية	قراءة عاصم برواية حفص	قراءات أخرى	الصفحة
الفاتحة	٧	عليهِمْ	عليهمو	٤٨
البقرة	٣	رزقناهمْ	رزقناهموا	٤٨
البقرة	١١	قِيل	قُيل (بالإشمام)	٥٢
البقرة	٥٤	بارئِكم	بارئِكم (بالاختلاس)	٥٢
البقرة	١٢٨	أرِنا	أرنا (بالاختلاس)	٥٤
البقرة	٢٧١	نِعمَّا	نِعمَّا (بالاختلاس)	٥٤
آل عمران	٨٥	ومن يبتغِ غير الإسلام	ومن يبتغْ غير الإسلام	٤٤
النساء	٨٧	أصْدَقُ	أصْدَقُ (بالإشمام)	٥٢
الأنفال	٣٥	تصْدِيَة	تَصْدِية (بالإشمام)	٥٢
التوبة	١٠٩	من أسَّس	مَنَ أسِّس	٤٩
يونس	٢٢	يُسَيِّرُكمْ	يَنْشُرُكم	٣٦
يوسف	١١	تأْمَنَّا	تأمَنَّا (بالروم)	٥٤
الحجر	٩٤	فاصْدَعْ	فاصْدَعْ (بالإشمام)	٥٢
الكهف	٦٠	لا أبرحُ	لا أبرحْ	٤٤
القصص	٢٩	جَذْوَة	جُذْوَة ـ جِذْوَة	٣٦
الزمر	٦٩	جِيىء	جُيء (بالإشمام)	٥٢
الزمر	٧١	سِيقَ	سُيق (بالإشمام)	٥٢
الملك	٢٧	سِيئَتْ	سُيئت (بالإشمام)	٥٢

(٣)

فهرس الحديث

(٤)

فهرس المصطلحات الصوتية

(٥)

فهرس الكتب الواردة في متن الكتاب

(٦)

فهرس الأعلام

(٧)

فهـــرس الموضوعات

(٨)

موارد المقدمة والتحقيق

أولاً المخطوطات:

١ ـ **أُصول توجيه القراءات ومذاهب النحويين فيها حتى نهاية القرن الرابع**، بحث مطبوع على الآلة الكاتبة للمحقّق.

٢ ـ **الإنباء في تجويد القرآن**، لأبي الأصبغ عبد العزيز بن علي المعروف بابن الطحان الأندلسي المتوفى نحو ٥٦٠ هجرية. نسخة مأخوذة بالميكروفلم عن مخطوطة محفوظة في مكتبة تشستربتي برقم ٣/٣٤٥٣ عن طريق جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية.

٣ ـ **فضائل القرآن**، لأبي عبيد القاسم بن سلام الهروي نسخة مأخوذة بالميكروفلم عن مخطوطة محفوظة بمكتبة برلين.

٤ ـ **مرشد القاري إلى تحقيق معالم المقاري**، لأبي الأصبغ عبدالعزيز بن علي المعروف بابن الطحان المتوفى نحو سنة ٥٦٠ هجرية. نسخة مأخوذة بالميكروفلم عن نسخة محفوظة بمكتبة تشستربني برقم ٤/٣٩٢٥. وهو عين ما ذكر في فهرست جامعة الإمام تحت عنوان مقدمة في أصول القراءات.

٥ ـ **الموضّح في تعليل وجوه القراءات**، لأبي العباس أحمد بن عمار الهروي المتوفى سنة ٤٤٠ هجرية نسخة مأخوذة بالميكروفلم عن نسخة محفوظة في الخزانة العامة في الرباط برقم ١٣٩ ق عن طريق جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية.

ثانياً: المطبوعات:

١ ـ **الإبانة عن معاني القراءات**، لمكي بن أبي طالب حموش القيسيِّ، تحقيق د. عبد الفتاح شلبي، ط أولى القاهرة مكتبة نهضة مصر.

٢ ـ **إتحاف فضلاء البشر**، تأليف أحمد بن محمد الدمياطي المشهور بالبنًا تحقيق علي محمد الضباع القاهرة ط أول نشره عبد الحميد أحمد حنفي.

٣ ـ **الإتقان في علوم القرآن**، لجلال الدين السيوطي، القاهرة مطبعة مصطفى البابي الحلبي ط ثالثة ١٩٥١.

٤ ـ **الأصوات اللغوية** تأليف د. إبراهيم أنيس القاهرة مكتبة الأنجلو المصرية ط رابعة ١٩٧١.

٥ ـ **الأعلام**، لخير الدين الزركلي، ط ثالثة بيروت.

٦ ـ **الإمالة في القراءات واللهجات**، تأليف د. عبد الفتاح شلبي القاهرة مكتبة نهضة مصر ط ثانية ١٩٧١.

٧ ـ **إنباء الغمر بأبناء العمر**، لابن حجر العسقلاني، ط أولى دائرة المعارف العثمانية الهند ١٣٨٨.

٨ ـ **إنباه الرواة على أنباه النحاة**، للقفطي تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، القاهرة مطبعة دار الكتب ١٣٧٧ هـ.

٩ ـ **إيقاظ الأعلام لوجوب اتّباع رسم المصحف الإمام**، تأليف محمد حبيب اللّٰه الشنتقيطي سورية حمص مكتبة المعرفة ط ثانية، ١٣٩٢.

١٠ ـ **البحر الرائق في شرح كنز الدقائق**، لزين الدين ابن نجيم الحنفي. بيروت دار المعرفة، ط ثانية.

١١ ـ **البداية والنهاية**، لابن كثير، دار الفكر العربي بيروت.

١٢ ـ **البرهان في علوم القرآن**، تأليف محمد بن عبد اللّٰه الزركشي، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، القاهرة مطبعة عيسى البابي الحلبي، ط ثانية ١٩٧٢.

١٣ ـ **بغية الملتمس في تاريخ رجال أهل الأندلس**، أحمد بن عميرة الضبي طبعة دار المثنى ببغداد المصوّرة عن طبعة مدريد ١٨٨٤.

١٤ ـ **تاج العروس**، للزبيدي المطبعة الخيرية ط أولى ١٣٠٦ هـ.

١٥ ـ **تاريخ بغداد**، للخطيب البغدادي، بيروت دار الكتاب العربي.

١٦ ـ **تأويل مشكل القرآن**، لابن قتيبة، تحقيق السيد أحمد صقر القاهرة دار التراث ط ثانية ١٣٩٣ هـ.

١٧ ـ **التبيان في آداب حملة القرآن**، للنووي مكتبة الغزالي.

١٨ ـ **تذكرة الحفاظ للذهبي**، حيدر أباد، الهند ط رابعة ١٣٨٨.

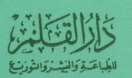
١٩ ـ **التصريح على التوضيح** تأليف خالد بن عبد اللّه الأزهري، القاهرة دار إحياء الكتب العربية.
٢٠ ـ **تفسير الطبري**، بيروت دار المعرفة.
٢١ ـ **تفسير القرطبي**، بيروت دار الكتاب العربي ط ثانية.
٢٢ ـ **تلخيص الفوائد وتقريب المتباعد**، تأليف علي بن عثمان بن القاصح، تحقيق عبد الفتاح القاضي مطبعة مصطفى البابي الحلبي ط أولى ١٩٤٩.
٢٣ ـ **تنبيه الخلّان على الإعلان**، تأليف إبراهيم بن أحمد المارغني، تونس المطبعة العمومية ١٣٢٦ هـ.
٢٤ ـ **تهذيب الأسماء واللغات**، للنووي القاهرة إدارة الطباعة المنيرية.
٢٥ ـ **حاشية ردّ المحتار على الدرّ المختار**، لمحمد أمين الشهير بابن عابدين، القاهرة مكتبة مصطفى البابي الحلبي ط ثانية ١٣٨٦ هـ.
٢٦ ـ **حجة القراءات**، لأبي زرعة تحقيق الأستاذ سعيد الأفغاني، بيروت مؤسسة الرسالة بيروت ط ثانية ١٩٧٩.
٢٧ ـ **حياة اللغة العربية**، تأليف حفني ناصف القاهرة، جامعة القاهرة ط ثالثة ١٩٧٣.
٢٨ ـ **دراسة الصوت اللغوي**، د. أحمد مختار عمر، القاهرة عالم الكتب ط أولى ١٩٧٦.
٢٩ ـ **الدرر الكامنة في أعيان المئة الثامنة**، لابن حجر العسقلاني، تحقيق محمد سيد جاد الحق، القاهرة دار الكتب الحديثة.
٣٠ ـ **الدليل الشافي على المنهل الصافي**، تأليف يوسف بن تغري بردى، جامعة أُم القرى، تحقيق فهيم محمود شلتوت القاهرة مكتبة الخانجي.
٣١ ـ **الديباج المذهّب**، لابن فرحون تحقيق د. محمد الأحمدي أبو النور، القاهرة دار التراث.
٣٢ ـ **الرسالة**، للإمام الشافعي، تحقيق الشيخ أحمد شاكر القاهرة.
٣٣ ـ **الرعاية لتجويد القراءة**، لمكي بن أبي طالب تحقيق د. أحمد حسن فرحات، دمشق دار الكتب العربية ١٣٩٣.
٣٤ ـ **السبعة في القراءات**، لابن مجاهد، تحقيق د. شوقي ضيف، القاهرة دار المعارف ط ثانية ١٩٧٢.
٣٥ ـ **السلوك لمعرفة دول الملوك**، للمقريزي، تحقيق د. سعيد عبد الفتاح

عاشور، القاهرة دار الكتب ١٩٧٠.
٣٦ ـ **شذرات الذهب**، لابن العماد الحنبلي، بيروت المكتب التجاري.
٣٧ ـ **شرح الأشموني على ألفيّة ابن مالك**، القاهرة دار إحياء الكتب العربية.
٣٨ ـ **شرح صحيح مسلم**، للنووي القاهرة.
٣٩ ـ **صحيح البخاري**، القاهرة دار الشعب.
٤٠ ـ **صحيح مسلم**، تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي، القاهرة دار إحياء الكتب العربية.
٤١ ـ **طبقات ابن سعد**، بيروت دار صادر.
٤٢ ـ **طبقات الشافعية الكبرى**، تأليف عبد الوهاب السبكي، تحقيق محمود الطناحي وعبد الفتاح الحلو، القاهرة مطبعة عيسى البابي الحلبي ط أولى ١٩٦٤.
٤٣ ـ **طبقات القرّاء**، لابن الجزري تحقيق ج برجستراسر، القاهرة مكتبة الخانجي ١٣٥٢.
٤٤ ـ **طبقات المفسرين**، للداودي تحقيق د. علي محمد عمر، مكتبة وهبة القاهرة.
٤٥ ـ **عمدة القاري**، شرح صحيح البخاري لمحمود بن أحمد العيني، بيروت دار الفكر.
٤٦ ـ **فتاوى ابن تيميَّة**، جمع وترتيب عبد الرحمن بن محمد بن قاسم، طبع المغرب مكتبة المعارف الرباط.
٤٧ ـ **فتح الباري**، شرح صحيح البخاري لابن حجر العسقلاني، القاهرة المطبعة السلفية.
٤٨ ـ **الفتح الرباني لترتيب مسند الإمام أحمد بن حنبل**، تأليف أحمد بن عبد الرحمن البنّا، بيروت دار إحياء التراث العربي.
٤٩ ـ **فهرست المخطوطات**، بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، الجزء الأول الطبعة الثانية ١٤٠٣ هـ.
٥٠ ـ **في اللهجات العربية**، د. إبراهيم أنيس، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة ط رابعة ١٩٧٣.
٥١ ـ **القاموس المحيط**، للفيروزأبادي، القاهرة مكتبة مصطفى البابي الحلبي ط ثانية ١٣٧١ هـ.

٥٢ ـ **الكتاب «كتاب سيبويه»**، تحقيق عبد السلام هارون، القاهرة الهيئة العامة للكتاب ١٧٩٥.
٥٣ ـ **كشف الأسرار على أصول البزدوي**، تأليف علاء الدين عبد العزيز بن أحمد البخاري، طبعة مصوّرة في دار الكاتب العربي عن طبعة إستنبول ١٣٠٨.
٥٤ ـ **الكشف عن وجوه القراءات السبع**، لمكي بن أبي طالب، تحقيق د. محي الدين رمضان، دمشق مجمع اللغة العربية ١٣٩٤.
٥٥ ـ **لسان الميزان**، لابن حجر العسقلاني، مؤسسة الأعلمي بيروت ـ لبنان مصوّرة عن الطبعة الأولى.
٥٦ ـ **لطائف الإشارات لفنون القراءات**، لأحمد بن محمد القسطلاني، تحقيق الشيخ عامر عثمان و د. عبد الصبور شاهين، الجزء الأول القاهرة المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية.
٥٧ ـ **مجلة كلية الشريعة واللغة العربية**، بالقصيم السعودية، العدد الأول.
٥٨ ـ **المجموع شرح المهذب**، للنووي، القاهرة المطبعة المنيرية.
٥٩ ـ **المرشد الوجيز**، لأبي شامة المقدسي، تحقيق طيار آلتي قولاج، بيروت دار صادر ١٩٧٥.
٦٠ ـ **مشارق الأنوار على صحاح الآثار**، للقاضي عياض المالكي، تونس المكتبة العتيقة ودار التراث القاهرة.
٦١ ـ **مشكل الآثار**، لأبي جعفر الطحاوي مصوّرة عن الطبعة الأولى في حيدر آباد ١٣٣٣.
٦٢ ـ **مصنف ابن أبي شيبة**، الدار السلفية الهند.
٦٣ ـ **معالم التنزيل**، للبغوي مطبوع على هامش تفسير الخازن، القاهرة مكتبة مصطفى البابي الحلبي ط ثانية ١٣٧٥.
٦٤ ـ **معرفة القرّاء الكبار**، للذهبي تحقيق محمد سيد جاد الحق، القاهرة دار الكتب الحديثة ط أولى ١٩٦٩.
٦٥ ـ **المغني**، لابن قدامة المقدسي، تحقيق محمد سالم محيسن وشعبان محمد إسماعيل الرياض، مكتبة الرياض الحديثة.
٦٦ ـ **المفردات السبع**، لأبي عمرو الداني، القاهرة مكتبة القرآن.
٦٧ ـ **المقتضب**، للمبرّد، تحقيق الشيخ محمد عبد الخالق عضيمة، القاهرة

المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية.
٦٨ ـ **المقنع في رسم مصاحف الأمصار**، لأبي عمرو الداني نشره أوتو برتزل إستانبول مطبعة الدولة ١٩٣٢.
٦٩ ـ **منجد المقرئين ومرشد الطالبين**، لابن الجزري، تحقيق د. عبد الحيّ العزماوي، القاهرة مكتبة جمهورية مصر ١٩٧٧.
٧٠ ـ **النجوم الزاهرة**، نسخة مصوّرة عن طبعة دار الكتب المصرية المؤسسة المصرية العامة للتأليف والترجمة والنشر.
٧١ ـ **نزهة النفوس والأبدان**، لعلي بن داود، تحقيق حسن حبشي، القاهرة وزارة الثقافة القاهرة ١٩٧١.
٧٢ ـ **النشر في القراءات العشر**، لابن الجزري، تحقيق محمد أحمد دهمان، دمشق مطبعة التوفيق ١٣٤٥.
٧٣ ـ **نكت الانتصار**، لأبي بكر الباقلاني، تحقيق محمد زغلول سلام الإسكندرية ١٣٩١.
٧٤ ـ **نهاية القول المفيد**، لمحمد مكي نصر تصحيح على محمد الضباع، القاهرة مطبعة مصطفى البابي الحلبي ١٣٤٩.
٧٥ ـ **هداية القاري إلى تجويد كلام الباري**، تأليف عبد الفتاح السيد المرصفي ط أولى ١٤٠٢ هـ.
٧٦ ـ **وفيات الأعيان**، لابن خلكان، تحقيق إحسان عباس، بيروت دار الثقافة.





دمشق - حلبوني - ص. ب.: ٤٥٢٣ - هاتف: ٢٢٩١٧٧
بيروت - ص. ب.: ١١٣/٦٥٠١.